



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

الميدان: علوم الاقتصادية - علوم التسيير - علوم التجارة

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



دور الصيرفة الخضراء في تحسين الخدمات البنكية حالة الجزائر-قطر-البحرين-مصر-

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

تحت إشراف الأستاذة:

حملاوي سكيينة

من إعداد الطالبات :

- بن قسوم فطيمة

- بن عاشور زكية

- تومي فاطنة

اللجنة المناقشة: د. عادل رضوان أستاذ محاضر..... رئيسا

د. حملاوي سكيينة أستاذ محاضر أ مقرر

د. ريم بن عيسى أستاذ محاضر أ مناقشا

نوقشت بتاريخ: 2022/06/16

السنة الجامعية: 2022/2021



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

الميدان: علوم الاقتصادية - علوم التسيير - علوم التجارة

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور الصيرفة الخضراء في تحسين الخدمات البنكية حالة الجزائر-قطر-البحرين-مصر-

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

تحت إشراف الأستاذة:

حملاوي سكيينة

من إعداد الطالبات :

- بن قسوم فطيمة

- بن عاشور زكية

- تومي فاطنة

اللجنة المناقشة: د. عادل رضوان أستاذ محاضر رئيسا

د. حملاوي سكيينة أستاذ محاضر أ مقرر

د. ريم بن عيسى أستاذ محاضر أ مناقشا

نوقشت بتاريخ: 2022/06/16

السنة الجامعية: 2022/2021



الاهـداء

اهدي ثمرة جهدي إلى التي سهرت من اجلي ليالي
والحققتني إلى ما انا عليه الان وسبقها المنية ولم
تراني بلباس التخرج حبيبتي امي الغالية رحمها الله
واسكنها الفردوس الاعلى إلى الغالي الذي تعب
وشقى من اجل تحقيق اهدافي اطل الله في عمره
والى اخوتي مفتاح - عبد الكريم - مراد - نور
الدين - موسى - رمزي وعلي والى اخواتي
حبيبة - سمرة - فايزة - نجمة - وفاء - خميسة
وايناس الذين ساهموا في تحقيق ما انا عليه الان
والى الذي ساندني ودعمني في كل شئ خطيبي احمد
حفظه الله

زكية

الإهداء

أولاً لك الحمد ربي على فضلك وجميل عطائك وجودك والحمد لله لك
ربي ومهما حمدنا فلن نستوفي حمدك والصلاة والسلام على من لا نبي
بعده

بسم الله الرحمن الرحيم (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين
إحساناً) اهدي هذا النجاح إلى :

ابي الذي رسم الزمان على جبينه تجاعيد التعب والعناء في سبيل ان
يرانا نحمل مشعل العلم والذي زرع في نفسي العزة والقوة والصمود
وكان مصدر فخري اطل الله في عمره

إلى امي التي حملتني تسعا وأرضعتني حولين القلب يهواها والعمر
فداها والعين تحتاج لرأيها ونسمة التفاؤل في فكري إلى من تحت
اقدامها الجنة حفظها الله وأطال عمرها

إلى اخي سندي عماد الدين الذي اشعره معه بالأمان ومعه يحلو الكلام
إلى اخواتي نور الهدى ونعيمة مصدر الفرح للبيت وحببية قلبي
الصغيرة مرام . والى كل اصدقائي الذين قدموا لي دعمهم ووقفوا معي
وساندوني من اجل الوصول إلى اهدافي .

إلى كل من عائلتي بن قسوم و بوزيد وجميع اقاربي زملاء الدراسة
ومن وجمعتني معهم هذه المذكرة .

فطيمة



إهداء

الحمد والثناء لرب العزة والسماء

الحمد لله الذي أنعم علينا العلم ووفقنا في إنجاز هذا

العلم المتواضع

أهدي ثمرة جهدي إلى الدين قال فيهما المولى عز وجل

>> وبالوالدين إحسانا << إلى كل من كان مستقبلي مستقبله إلى

أبي العزيز إلى التي ربنتي في كتفها أُمي الغالية

إلى أعز ما أملك إخوتي الأعزاء >> شريفة - تركية - أشواق - نصيرة -

صغرونة أروى - فتحي - عبد الرزاق - محمد - بالرابح - خالد <<

وإلى أصدقائي

الأوفياء واستاذتي

فاطنة



شكر وتقدير

قال الله تعالى : (ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه)

قال رسوله الكريم ﷺ : (من لم يشكر الناس ، لم يشكر الله عز وجل)

نحمد الله عز وجل الذي وقفنا في اتمام هذا البحث ،
والهمنا الصحة والعافية والعزيمة ، فالحمد لله حمدا
كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الاستاذة حملاوي
سكينة حفظها الله وسدد خطاها على كل ما قدمته
لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء
موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة مع تمنياتنا
لها بالنجاح والتوفيق والمزيد من التألق في مسارها

الملخص :

جاءت هذه الدراسة لتبين مدى تبني المصارف لاستراتيجيات الصيرفة الخضراء ومدى تأثير الصيرفة الخضراء في تحسين أداء المصارف بوصفه احد المداخل الحديثة في العمل المصرفي و العوائق والتحديات التي تواجهها الجزائر وإمكانيات البنوك التحول نحو صيرفة خضراء لأنها ضرورة ولم يعد خيارا بسبب مستويات الضرر التي تسببها الممارسات التمويلية والاقتصادية على محمل الحياة وهذا التحول يتطلب بناء استراتيجيات و صحيحة تساعد على تحقيق هذا التحول وكذلك توفير التمويل المناسب لذلك وتضافر الجهود على المستوى المحلي والدولي من اجل الوصول الى الاهداف المرجوة .

الكلمات المفتاحية:

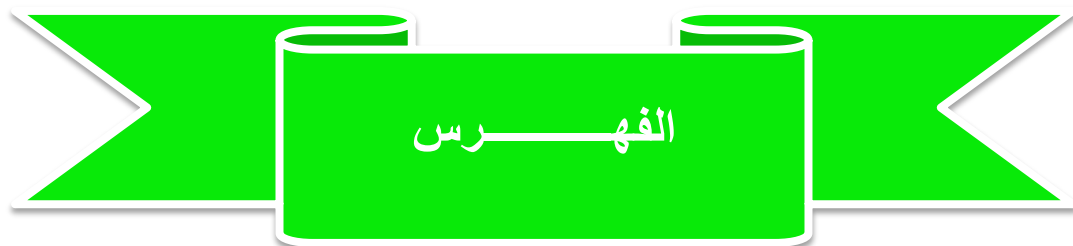
- صيرفة خضراء

Résumé :

Cette étude est venue montrer dans quelle mesure les banques ont adopté des stratégies de banque verte et l'ampleur de l'impact de la banque verte dans l'amélioration de la performance des banques comme l'une des approches modernes de la banque, les obstacles et les défis auxquels sont confrontés l'Algérie et les banques ' les capacités à basculer vers le green banking car c'est une nécessité et ce n'est plus une option en raison des niveaux de dommages causés par les pratiques. Cette transformation nécessite de construire des stratégies correctes qui aident à réaliser cette transformation, ainsi que de fournir un financement approprié pour cela, et des efforts concertés aux niveaux local et international afin d'atteindre les objectifs souhaités.

les mots clés:

_ banque verte



الصفحة	المحتوى
III-II-I	الاهداء
IV	شكر وتقدير
VI-V	الملخص
VIII-VII	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الاشكال
18-16	المقدمة
16	إشكالية الدراسة
17	فرضيات الدراسة
17	أهمية الدراسة
17	أسباب الدراسة
17	أهداف الدراسة
17	صعوبات الدراسة
17	المنهج المستخدم
18	هيكل الدراسة
الفصل الاول: الاطار النظري حول البنوك والصيرفة الخضراء	
20	تمهيد
26-21	المبحث الأول: عموميات حول البنوك
21	1- ماهية البنوك
21	1-1- تعريف البنوك
22-21	1-2- خصائص وأهمية البنوك
22	2- أنواع البنوك وأهدافها
23-22	1-2- أنواع البنوك
24-23	2-2- أهداف البنوك
24	3- الخدمات البنكية بين التقليد والحديث
25-24	1-3- الخدمات البنكية التقليدية
26-25	2-3- الخدمات البنكية الحديثة
27	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للصيرفة الخضراء
27	1- ماهية الصيرفة الخضراء
27	1-1- تعريف الصيرفة الخضراء
28	1-2- نشأة الصيرفة الخضراء

29-28	1-3- مبادئ الصيرفة الخضراء
29	1-4- أهداف الصيرفة الخضراء
29	2- المنهج الاستراتيجي وخدمات الصيرفة الخضراء
30-29	2-1- المنهج الاستراتيجي
31-30	2-2- خدمات الصيرفة الخضراء
32-31	3- أليات الصيرفة الخضراء
-34-33 35	المبحث الثالث: دراسات سابقة
36	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر " مع الإشارة لبعض تجارب دول العربية"
38	تمهيد
39	المبحث الأول: تحديات الصيرفة الخضراء في الجزائر
40-39	1- استراتيجيات الجزائر نحو تحول الاقتصاد الأخضر
-42-41 43	2- امكانيات توجه بنوك الجزائر نحو الصيرفة الخضراء
44-43	3- اشكاليات توجه الجزائر نحو الصيرفة الخضراء
45	المبحث الثاني: تجارب بعض الدول العربية نحو الصيرفة الخضراء مع مقارنتها بالجزائر ضمنيا
-46-45 48-47	1- تجربة قطر
49-48	2- تجربة البحرين
-50-49 -52-51 53	3- تجربة مصر
54	المبحث الثالث: التعاون العربي والدولي لدعم أسواق الصيرفة الخضراء
-55-54 56	1- المؤسسات الدولية الداعمة للصيرفة الخضراء العربية
56	2- التحديات المرتبطة بتطبيق تمويل الصيرفة الخضراء والمخاطر التي تواجهها
57-56	2-1- الخطوات المتبعة لأجل الصيرفة الخضراء
58-57	2-2- المخاطر الناتجة عن دعم مراعات عناصر التمويل المستدام في المصارف
59-58	2-3- أهم المعايير البنكية الدولية في شأن التمويل المستدام
60	خاتمة الفصل
62	الخاتمة العامة
-65-64 66	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
41	اليات تمويل السياسات البيئية في الجزائر	الجدول رقم (01)
52	الودائع والائتمان الأخضر والائتمان في القطاع الزراعي والصناعي في مصر خلال الفترة من 2003 - 2018	الجدول رقم (02)

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
47	قيمة القروض الخضراء لبعض الدول سنة 2014	الشكل رقم (01)

المقدمة

المقدمة

في خضم التطورات السريعة والمتلاحقة والتي أصبحت تنعكس بلا شك علي النظام البيئي عالميا، وما استلزمه ذلك من ضرورة البحث والتفكير عن حلول للمشكلات والتغيرات التي تواجه النظام البيئي العالمي من قبل الحكومات والمنظمات المعنية بالمحافظة علي النظام البيئي العالمي ، وفي سياق المساعي العالمية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتي أصبحت وبكل تأكيد هدفا رئيسيا أمام كافة الدول علي مختلف مستويات التنمية الاقتصادية بها، لان القطاع المصرفي أصبح الان اللاعب والحاكم الرئيسي في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة لاي دولة ، فكان ذلك دافعا نحو اتجاه القطاع المصرفي في كافة الدول بالتوجه نحو استحداث نظم تمويل تختص بتقديم الدعم المادي للمشروعات الاقتصادية الصديقة للبيئة أو ما تعرف بمشروعات الاقتصاد الأخضر علي الصعيد الاقتصادي ، والصيرفة الخضراء علي الصعيد المصرفي، وتعتبر الخدمات المصرفية الخضراء شكل من أشكال الخدمات المصرفية التي تحصل الدولة منها على فوائد بيئية، وتصبح البنوك مصرفاً أخضرًا من خلال توجيه عملياته المصرفية الأساسية نحو تحسين البيئة، بحيث بدأ ظهور الصيرفة الخضراء بعدما أدانت العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير المصارف بتمويلها للمشروعات المضرّة للبيئة ، مما دفع هذه المنظمات إلى ممارسة العديد من الضغوط على المصارف من أجل إدماج الاعتبارات البيئية في برامجها التمويلية وكذا المصرفية على نحو يؤكد مسؤولية المصارف اتجاه حماية البيئة .

تستخدم الصيرفة الخضراء التكنولوجيا الحديثة والمنتجات والخدمات التي تراعي البيئة الطاقة وكفاءة إعادة التدوير استخدام الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة للبيئة وإعادة التدوير ...الخ. ولهذا السبب تجمع الصيرفة الخضراء بين القطاع المالي والبيئة والنمو الاقتصادي وهذا يأتي في عدة أشكال مثل استخدام الصيرفة عبر الانترنت بدلا من التنقل ، تمويل المشروعات ذات العالقة بالبيئة مثل : إعادة تدوير المخلفات البلاستيكية و الورقية ، تصنيع الألواح الشمسية ، مشاريع اقتصاد المياه...الخ ، لذا فإن المشاريع البيئية تشمل مداخل مهما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا مهما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية والدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية الخضراء والعمل على إيجاد جميع المتطلبات لنجاحها وتمويلها. اذلك سوف نتطرق لبعض التجارب التوجه نحو الصيرفة الخضراء في بعض الدول منها: الجزائر وقطر والبحرين ومصر. زمنه تكمن الإشكالية الرئيسية في مايلي:

الإشكالية الرئيسية : سوف نتطلع في اشكاليتنا الى تجارب دولية عربية للصيرفة الخضراء ودورها في تحسين الخدمات البنكية ، تتمثل في:

ما هو دور الصيرفة الخضراء في تحسين اداء المصارف ؟

ومن الإشكالية الرئيسية تتفرع الاسئلة الفرعية كالآتي :

- ماهي التطورات التي خضعت لها البنوك؟ وماهي الاتجاهات الحديثة للخدمات البنكية؟
- هل الخدمات المصرفية الخضراء تدعم المشاريع الصديقة للبيئة ؟
- هل هنالك توجه لدى المصارف الجزائرية لتبني فكرة دعم المشاريع الخضراء ؟
- ما هي الاستراتيجيات المتبعة لتحول الجزائر نحو الصيرفة الخضراء ؟
- وماهي اهم التجارب العربية في الصيرفة الخضراء؟

الفرضيات: وللإجابة عن هاته التساؤلات من خلال الفرضيات التالية :

- لقد ازدادت وظائف البنوك وتعددت نظرا للتطورات الاقتصادية والاهتمام بالتنمية المستدامة.
- ان تسمية المصارف الخضراء دلالة على علاقتها الوطيدة بتمويل مشاريع الصديقة للبيئة.
- ان استراتيجيات الجزائر تدعم الاقتصاد الأخضر لذلك فهي تتبنى فكرة المصارف الخضراء.
- سعت الدول العربية الى دعم الاقتصاد الأخضر عن طريق تمويل البنوك لها منها قطر والبحرين ومصر.

اهمية البحث:

تأتي أهمية البحث بكونه يسלט الضوء على تبني فكرة الصيرفة الخضراء وتوجيهها لدعم المشاريع الخضراء عن طريق المصارف الخضراء المتخصصة في هذا المجال، فضلا عن انه يركز على أحد الموضوعات المهمة والحديثة للحفاظ على البيئة من اثار السلبية التي تخلفها المشاريع الملوثة للبيئة ، كما تتبع أهميته من اثرها الجانب النظري في مجال التمويل والمصارف الخضراء لمساعدة الباحثين للاستفادة منه .

اهداف الدراسة:

- 1- الوقوف على مدى تبني المصارف استراتيجيات الصيرفة الخضراء.
- 2- بيان مدى تأثير الصيرفة الخضراء في تحسين اداء المصارف.
- 3- مساعده متخذي القرار عن امكانية انجاح عمل المصارف وإدارتها بالشكل الذي يحقق الاهداف المرجوة.

منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واثبات صحة فرضيتنا اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي، حيث قمنا باستعراض المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الخضراء، ثم تطرقنا إلى استراتيجية الدولة للانتقال إلى الصيرفة الخضراء والتحديات والعوائق التي تواجهها باعتباره هدفا وتوجها بتطلب من صناع القرار اتخاذ الآليات المناسبة للحد من مخاطر البيئة ودعم الاقتصاد الوطني وضمان التتبع والتحسين المستمر لمختلف البرامج المعتمدة، مما يدفع بالمجتمع نحو حياة أفضل.

حدود الدراسة:

ان موضوع الدراسة لم تحدد فيه الفترة على تعيين بقدر تركيز على مدى إمكانية البنوك في تنويع خدماته لتمويل المشاريع الخضراء في الجزائر ، قطر ، مصر والبحرين واهم تجارب التي مثلت كل بلد.

اسباب اختيار الموضوع:

- حداثة الموضوع وألقي اهتماما أكبر في الوقت الراهن.
- نقص الدراسات المتعلقة بالموضوع.
- عنوان البحث له عالقة وطيدة بالتخصص.

صعوبات البحث:

وقد واجهتنا صعوبات عدة في إنجاز هذا البحث أبرزها:

- ندرة المراجع وخاصة الكتب بكونه موضوع حديث.
- صعوبة تطبيق الجانب النظري على الواقع الجزائري.
- نقص الدراسات التي تناولت دور الصيرفة الخضراء في تحسين الخدمات البنكية.

هيكل الدراسة:

لتحقيق اهداف البحث والإجابة عن الاشكالية الرئيسية والتساؤلات التي طرحت فيما سبق واثبات صحة الفرضيات المقدمة تم تقسيم البحث الى فصلين.

فيما يخص **الفصل الاول** ذو الطابع النظري تم تخصيصه الى ثلاثة مباحث كما يلي :
عموميات حول البنوك ثم الطرق الى الإطار المفاهيمي للصيرفة الخضراء مع ادراج بعض الدراسات السابقة للبحث.

اما **الفصل الثاني** فتم اختياره ليكون الجزء التطبيقي والذي من الممكن التعرف من خلاله على دور الصيرفة الخضراء في تحسين الخدمات البنكية حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:
التطرق الى تحديات الصيرفة الخضراء في الجزائر ثم الى تمثيل تجارب بعض الدول العربية الامارات – قطر والاردن نحو الصيرفة الخضراء، مع تركيز على التعاون الدولي والعربي لدعم اسواق الصيرفة الخضراء.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول البنوك والصيرفة الخضراء

تمهيد:

يعد موضوع الصيرفة الخضراء في البنوك المصرفية من الموضوعات الحديثة التي يجب التركيز عليها إذ يحظى باهتمام المجتمع الدولي ومنظمات حماية البيئة فهو نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو التي تعتمد بشكل مباشر على الاستثمارات الخضراء التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الموارد الطبيعية للبيئة وبين استغلال هذه الموارد بما يخدم المجتمع ويحقق الرفاه الاقتصادي والحد من الآثار العكسية لنشاطات الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد.

فبعدما ازداد الاعتراف بشأن المخاطر التي يثيرها تغير المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي الغير مستدام أصبح موضوع الصيرفة الخضراء أكثر إلزاماً فهو المحرك الرئيسي والجوهري للتنمية المستدامة ونمط من أنماط التمويل التي استحدثتها الهندسة المالية لدمج حملات حماية البيئة مع تحقيق الأرباح الاقتصادية.

وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: عموميات حول البنوك
- المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للصيرفة الخضراء
- المبحث الثالث: دراسات سابقة

المبحث الاول: عموميات حول البنوك

تمثل البنوك الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته من خلال تمتعها بخيرات عديدة في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة وبعنصرها الائتمانية والنقدية وعليه فإنها تساهم بشكل جوهري في تصعيب الاقتصاد الوطني، وهد الأمر يتطلب زيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية والسعي لبناء مركز إستراتيجي مصرفي مميز، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى عموميات حول البنوك من تعريف وخصائص وأنواع والخدمات المصرفية التقليدية والحديثة .

المطلب الاول: ماهية البنوك

الفرع الاول : تعريف البنوك

هناك العديد من تعريفات للبنوك نذكر منها :

- كلمة بنك أصلها كلمة ايطالية بانكو وتعني مصطبة وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد ليقصد بالكلمة منضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقد.

- أما بالعربية فيقال صرف النقد أي بدلها بنقود سواها والصيرفي هو بائع النقد بنقود غيرها والمصرف وجمعها المصارف وتعني المؤسسة المالية التي تتقاضى الاقتراض والاقرض.

- أيضا تلك المؤسسات المتخصصة في منح الائتمان في المؤسسة عن توفير الائتمان في المجتمع. (شاكر ا، صفحة 24)

- أما التعريف الذي نأخذ به فهو التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل والمتعلق بالقرض والنقد في مادته 114.

"البنك هو شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها" (جعفر، صفحة 70)

الفرع الثاني: خصائص وأهمية البنوك

اولا: خصائص البنوك

تختلف البنوك في خصائصها وطبيعة عملها وذلك بناء على نوع البنك وبناء على طبيعة العمل والخدمات التي يقدمها للعملاء

- تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة.

- لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المادي، بل أنها تتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية في اتجاه القطاعات ونشاطات المجتمع.
- تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحدة، إن تعدد البنوك التجارية تتنوع تبعاً لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحد.
- تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصرفها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى أبرائية وغير نهائية والثانية نهائية بقوة.
- تقدم البنوك المتخصصة العديد من الائتمانات والقروض والمنح والسلف المالية للأفراد، طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل .
- تعتمد البنوك المتخصصة بشكل أساسي على رأس المال ، كذلك على احتياطات ومخصصات البنوك والموارد الخارجية أي غير الذاتية . (<https://e3arabi.com>، 2022)

ثانيا : أهمية البنوك

- بدون وساطة البنوك يتوجب على صاحب المال ان يجد المستثمر المطلوب ، وذلك يتعين على المستثمر ان يجد الممول المناسب له بالشروط والمدة الزمنية المناسبة ، بينما البنك يوفر على العملاء جميع عمليات البحث ويوفر له العديد من المخاطر ، لان البنك يضمن حق عملائه .
- تعتبر البنوك أحد أشكال الابتعاد عن المخاطر المالية والتقليل منها ، وذلك لان البنك يتعامل مع أكثر من مشروع ومع أكثر من عميل وبالتالي تتنوع مصادر التمويل وتتنوع الاستثمارات ، الامر الذي يؤدي الى تقليل المخاطرة .
- يتيح البنك الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال قصيرة للدخول في الاستثمارات طويلة الاجل ، الاستفادة من الارباح الناتجة عن هذه الاستثمارات .
- حفظ النقود من مخاطر السرقة التي من الممكن ان تتعرض لها المنازل ، كذلك في حالة تعرض البنك للسرقة فهو ملزم بإعادة الاموال لأصحابها .
- تقديم الفرصة المثالية للعديد من العملاء عديمين الخبرة من الاستثمار وتشغيل الاموال الخاصة بهم ، كذلك الحصول على الارباح . (<https://e3arabi.com>، 2022)

المطلب الثاني : انواع البنوك وأهدافها

وعليه توجد عدة أنواع من البنوك:

الفرع الاول : انواع البنوك

إن تطوّر البنوك قد أدّى بها إلى أن تنقسم إلى أنواع مختلفة تتخصّص كلّ منها في أداء أعمال معينة يرجع ذلك إلى ما للتخصّص من مزايا تظهر في صورة أرباح أكبر نتيجة اكتساب الخبرات المتخصصة ، و نتيجة التناسق الذي أمكن إيجاده بين الأنواع المختلفة منها و يمكن حصر أنواع البنوك فيما يلي:

01- البنوك المركزية أو بنوك الإصدار: هو بنك البنوك الذي يقف على قمة الجهاز المصرفي و يشرف على جميع البنوك بالشكل الذي يساعدها على القيام بوظائفها على أفضل وجه في المدى الطويل فهو يعينها عند

الحاجة وهي إما تكون مملوكة ملكية تامة أو جزئية للدولة، أو تكون ملكية خاصة و في هذه الحالة فإنها تخضع لرقابة و إشراف الدولة .

02-البنوك التجارية أو بنوك الودائع : هي أهم مجموعة من مجموع الوسطاء الماليين و نقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة و تزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف و سياسة الدولة و دعم الاقتصاد القومي و تباشر عملية تنمية الادخار و الاستثمار المالي .

03 - البنوك المتخصصة : (البنوك الغير التجارية) : هي بنوك تجارية متخصصة في مجالات معينة ، التي تعمل على تمويل المشروعات الاقتصادية ، الصناعية، أو الزراعية أو التجارية، وذلك تبعاً لتخصصها، ويعتمد تخصص هذه البنوك على الفلسفة المصرفية و البنكية الاقتصادية للبلاد على السياسات المختلفة التي تنتهجها حكومات الدول و من أبرز أنواع هذه البنوك :

أ-البنوك الزراعية : يمكن تعريفها بأنها تلك البنوك أو مؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة في تقديم خدمات مصرفية لعملائها في مجال الزراعة ، إذ تتولّى تقديم القروض قصيرة و متوسطة الأجل طويلة الأجل و التمهيّلات الائتمانية للمزارعين و يكون هدفها الأساسي تطوير و تنمية القطاع الزراعي.

ب-البنوك الصناعية: وهي تلك التي تتخصص في إقراض المنشآت الصناعية بالقروض طويلة و المتوسطة الأجل اللازمة لشراء المعدات و الآلات الإنتاجية، وهي تحصل على سعر فائدة يفوق فائدة القروض التي تقدمها البنوك التجارية. (النعيم، 1997، صفحة 433)

ج- البنوك العقارية : تهتم هذه البنوك بتمويل أنشطة البناء و التشييد و المساهمة و تقدم هذه المصارف قروضا و تسهيلات للمواطنين بهدف إنشاء المساكن و العمارات ، و غالبا ما تقدم قروض لأجل طويلة تتجاوز العشر سنوات.

د- بنوك الاستثمار أو بنوك الأعمال : وهي التي تقوم بتوظيف المشروعات الصناعية والتجارية طويلة الأجل اما عن طريق اقراض الشركات او الدولة .

هـ - البنوك الإسلامية : منشآت مالية تمارس العديد من الأنشطة المالية و الاقتصادية، و تختلف في فلسفتها و ممارستها عن المصارف الأخرى التي تتعامل بأسعار الفائدة . (شاكر، 2000، صفحة 32)

الفرع الثاني : اهداف البنوك

للبنوك اهداف كثيرة ومتعددة نوجزها فيما يلي: (<https://mawdoo3.com>، 2022)

- انشاء مؤسسة من اجل تحصيل الارباح والقيام بالأنشطة الاقتصادية.
- جمع المدخرات من الناس بمعدل فائدة قليل ، ثم اقترض هذه الاموال بمعدل فائدة اعلى .
- حث الافراد على توفير الاموال واستثمارها.

- تسريع الاستثمارات.
- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.
- اعطاء النصائح للحكومات فيما يتعلق الامر بالقضايا الاقتصادية
- خدمة العملاء بشكل أفضل.

المطلب الثالث: الخدمات البنكية بين التقليدية والحديثة

الفرع الاول: الخدمات البنكية التقليدية

تقوم البنوك بثلاثة خدمات تقليدية رئيسية وهي:

اولا : قبول الودائع : «تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تقتضها بها المصارف أموال المدخرين ويقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعيين) حيث تمثل الوديعة التزاما على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة ، وتقبل البنوك التجارية الودائع بجميع أنواعها من الأفراد والمؤسسات والهيئات ، وتنقسم إلى عدة أنواع هي:

- أ. **الودائع الجارية:** يسحب في أي وقت يشاء ويحتفظ وهي ودائع تحت الطلب يستطيع المودع أن بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم.
- ب. **ودائع لأجل:** وهي ودائع لا يجوز سحبها إلا بعد مدة يتفق عليها المودع مع المصرف سلفا وتدفع عليها فوائد.
- ج. **ودائع التوفير:** وتحصل هي الأخرى على فائدة وتحسب معظم البنوك الفائدة على الأشهر الكاملة التي تقضيها الوديعة في حساب التوفير.

وبعد التعرف على هذه الوظيفة يمكن القول أن قبول الوديعة من طرف البنك يوفر له موارد مالية يستخدمها في وظيفة أخرى وهي منح القروض .

ثانيا : منح القروض والسلفيات : وهي من أهم الوظائف التي يمارسها البنك منذ ظهوره وتعني هذه الوظيفة تقديم البنك التجاري مبالغ نقدية سواء ورقية أو كتابية إلى الأفراد ورجال الأعمال والمؤسسات على اختلاف أنواعها وأجلها ، وذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم وتوجيه نشاطاتهم على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه ، ويحصل على فوائد نظير ذلك وتتنوع الأشكال الخاصة للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ويتمثل أهمها : الائتمان الايجاري ، القرض النقدي ، عمليات الخصم ، فتح الاعتماد الخ . (الامين، 1991، صفحة 37)

ثالثا : خلق النقود : إن البنوك حاليا تقوم بعملية منح القروض من ودائع ليس لها وجود فعلي ، أي أنها تقوم بخلق هذه الودائع حيث تعتبر أهم الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من زيادة في كمية النقود المتداولة في المجتمع الاقتصادي .

- توافر الثقة مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها بأي وقت.
- أما العامل الثاني فيتمثل في أن التسليم بصحة قانون الأعداد الكبيرة تجعلنا نتوقع وجود تدفق مستمر من إيداعات بعض العملاء يساوي على الأقل مسحوبات البعض الآخر من ودائعهم
- وتقوم البنوك التجارية إلى جانب وظائفها الرئيسية المشار إليها مجموعة من الوظائف الأخرى والخدمات التي تعتبر ثانوية تتمثل أهمها فيما يلي :
- تحصيل مستحقات عملائها من مختلف مصادرها ودفع ديونهم لمستحقيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها.
- إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم أو سندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.
- التعامل في العملات الأجنبية بيعا وشراء.
- تأجير الخزائن للعملاء ليحتفظوا فيها بمنفقولاتهم.
- إصدار خطابات الضمان.
- القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب العملاء يحتاج لديهم الوقت والخبرة

الفرع الثاني: الخدمات الحديثة للبنوك

لقد تغيرت وظيفة البنك من مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تأدية خدمات ضرورية للمجتمع، حيث تسعى من وراء ذلك إلى إغراء المتعاملين بشتى الوسائل، باعتبار أن جذب متعامل واحد يعتبر ربحا في حد ذاته، ولتحقيق هذه الأهداف أصبح البنك التجاري يقوم بالعديد من الخدمات الحديثة نذكر منها:

اولا - تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: أصبحت البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لمشروعاتهم، حيث على أساسها يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكيفية السداد، ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والبيع والتحصيل، لأن ذلك من مصلحة البنك وعليه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل لهما.

ثانيا - ادخار المناسبات: تسعى البنوك التجارية إلى تشجيع المتعاملين معها ليقوموا بالادخار لمواجهة نفقات المناسبات مثل: الزواج، الدراسة، السياحة... إلخ، حيث يقدم لهم فوائد وتسهيلات ائتمانية.

ثالثا - خدمات البطاقة الائتمانية: وهي عبارة عن بطاقة من البلاستيك، تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه، وبموجبها يتمتع العميل بالحصول على شراء بضائع من المتاجر أو التمتع ببعض الخدمات الأخرى، على أن يقوم العميل بسداد قيمة ما يشتريه إلى البنك خلال أجل معين وبدون فوائد.

رابعا - خدمات الكمبيوتر: تستخدم البنوك حاليا الكمبيوتر لتزويد المتعاملين معها بكشوف توضح أوضاعهم المالية، والضرائب المترتبة على إيراداتهم، تراقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات.

خامسا - مساعدة الشركات على بيع إصداراتها الجديدة من الأسهم: تقوم البنوك بمساعدة شركات المساهمة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما تطرحها للاكتتاب العام، وفي تلقي الدفعات الأولى من تلك الأسهم مقابل عمولة تأخذها من الشركة، فالبنوك بهذه الخدمة تصبح من مؤسسات سوق رأس المال الأولية ، وذلك بتقديمها الخدمات لكل من المستثمر والشركة المصدرة ، حيث تسهل الاكتتاب بينهما .

إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات البنك عن طريق تقديم خدمات نافعة، لتعود على البنك بمزايا نذكر منها:

- الدعاية والإعلان للبنك وتداول اسمه بين المتعاملين وبالتالي اجتذاب متعاملين جدد.

- زيادة موارد البنك عن طريق زيادة الثقة فيه ، زيادة عدد المتعاملين.

- زيادة توظيفات البنك وبالتالي زيادة عوائده. (زياد سليم رمضان، 1997، صفحة 17)

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للصيرفة الخضراء

أضحى التحول نحو الصيرفة الخضراء ضرورة ولم يعد خيار بسبب مستويات الضرر التي تسببها الممارسات التمويلية والاقتصادية على محمل الحياة وهذا التحول يتطلب بناء استراتيجيات وسياسات صحيحة تساعد على تحقيق هذا التحول وكذلك توفير التمويل المناسب لذلك وتضافر الجهود على المستوى المحلي والدولي.

ومن هذا المنطلق ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب يتناول المطلب الأول الحدود المفاهيمية لصيرفة الخضراء، والمطلب الثاني المنهج الاستراتيجي وخدمات الصيرفة الخضراء، أما المطلب الثالث فتناول المؤسسات الداعمة للصيرفة الخضراء.

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الخضراء

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الخضراء

إن حداثة مصطلح الصيرفة الخضراء جعله يخضع لعدد من التعريفات نذكر أهمها فيما يلي:

- تعرف الصيرفة الخضراء على أنها قيام المصارف بتقديم الخدمات المصرفية والتمويلية بشكل يراعي العوامل البيئية والاجتماعية. (اشرف، 2020، صفحة 2)
- كما تعرف على أنها الفلسفة التي يتبعها المصرف إذ يتبادل الفائدة بين المصرف وموضوعية وعملائه والاقتصاد للحد من الآثار السلبية اتجاه البيئة. (أسامة محمد، 2020، صفحة 42)
- وتعني أيضا الصيرفة الخضراء تشجيع الممارسات الصديقة بالبيئة والحد من انبعاث الكربون الخاص من الأنشطة المصرفية. (أميرة بحري، 2017، الصفحات 172-173)
- الصيرفة الخضراء يطلق عليها أيضا بالصيرفة الأخلاقية أو الاجتماعية أو المصرف الأخضر وهو مصرف مشابه بعمله للمصرف العادي لكنه يراعي العوامل الاجتماعية والبيئية وتشجيع الممارسات التي تحد من انبعاث الكربون .
- بأنها استخدام المنتجات والخدمات المالية مثل القروض والتأمين والأسهم واستثمارات رأس المال والسندات وغيرها من أجل تمويل المشروعات الخضراء أو الصديقة للبيئة. (الاشوح، 2003، صفحة 112)
- وتعرف على أنها شكل من أشكال البنوك التي تستمد منه الدولة فوائد بيئية.

من التعاريف السابقة يمان تعريف الصيرفة الخضراء على أنها: شكل من أشكال البنوك، مشابه للبنك العادي إلا أنه يعطي إهتمام خاص للعوامل البيئية والاجتماعية ضمن الخدمات التي يقدمها لعملائه والترويج للأنشطة الصديقة بالبيئة والتي تضمن تنمية اقتصادية كبيرة وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة وتخفيض البصمة الكربونية لأنشطتها المصرفية لجعل العالم أفضل. (مشري، 2019، الصفحات 48-49)

الفرع الثاني: نشأة الصيرفة الخضراء

المصارف الخضراء هي كيانات ذات رؤوس أموال عامة تم إنشاؤها خصيصا لتسهيل الاستثمار الخاص في البنية التحتية المحلية منخفضة الكربون ومقاومة للمناخ والقطاعات الخضراء الأخرى مثل إدارة المياه والنفائات ولا تأخذ في الاعتبار المكاسب المالية فحسب بل البيئة أيضا، مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والمساواة بين الجنسين. (الشراي، المصارف الخضراء.. تحقيق التنمية المستدامة بالبطاقة النظيفة) (<http://www.noonpost.com>، 2022)

أ-أسباب إنشاء الصيرفة الخضراء

هناك جملة من الأحداث التي دعت إلى إنشاء المصارف الخضراء، ومن أبرز هذه الأحداث :

1-الأزمة المالية: في 2008 والتي أحدثت أشد أزمة كساد حدث منذ الكساد الكبير الذي وقع عام 1930 وفي عام 2009 ، وقد تجاوز عدد العاطلين عن العمل في العالم 50 مليون شخص فوق المستوى المسجل في عام 2007 ويترجم كل انخفاض بنسبة 1 في المئة في النمو في البلدان النامية إلى 20 مليون شخص إضافي.

2-تغير المناخ بسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: في الفضاء الجوي يبلغ بالفعل عتبة قصوى لا بد من اتخاذ إجراءات جذرية على الفور .ويتعرض فقراء العالم تعرضا شديدا لارتفاع مستوى سطح البحر الناتج عن تغير المناخ وتآكل السواحل والعواصف المتكررة.

3-ارتفاع سعر النفط: مسجلا قرابة 150 دولارا للبرميل وعلى الرغم من أن اندلاع الأزمة المالية والكساد الذي أعقبها قد أحدث تصحيحا مهما في سعر النفط ليصل إلى ما دون 40 دولارا للبرميل فلا تزال أزمة الوقود حقيقة واقعة.

وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن سعر النفط سيصل إلى 200 دولارا للبرميل بحلول عام 2030 بالنظر إلى الطلب المتزايد بسرعة بالمقارنة مع العرض المقيد بصورة وهذه المستويات لن يكون بمقدور الكثير من البلدان النامية تحمل تكاليف وإرادات النفط (حفاي و شخوم، 2010، صفحة 343)

الفرع الثالث: مبادئ الصيرفة الخضراء

وضع الاتحاد العالمي للخدمات المصرفية المبادئ الأساسية لصيرفة الخضراء والتي تتمثل في الآتي: المصرف (عصام السمراني، 2020، صفحة 10)

- **المبدأ الأول:** الصيرفة المستدامة تعتمد على نموذج عمل ثلاثي الأبعاد الذي يتمثل في إيجاد التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

- **المبدأ الثاني:** تحفيز المجتمعات لخدمة الاقتصاد الحقيقي وتمكين نماذج الأعمال الجديدة من مقابلة احتياجاتها.

- **المبدأ الثالث:** علاقات طويلة الأمد مع الزبائن وفهم مباشر لنشاطاتهم الاقتصادية وما تتضمنه من مخاطر.

- المبدأ الرابع: تتحقق الاستدامة طويلة الأجل منة خلال القدرة على التكيف مع الاضطرابات الخارجية.

- المبدأ الخامس: الشفافية والحكومة الشاملة.

- المبدأ السادس: جميع المبادئ المذكورة سلفا تكون جزءا لا يتجزأ من ثقافة .

الفرع الرابع: أهداف الصيرفة الخضراء

هناك العديد من أهداف الصيرفة الخضراء منها : (أسامة محمد، 2020، الصفحات 43-44)

1- تقليل التعاملات الورقية الى أدنى المستويات والتركيز على المعاملات الالكترونية مثل استخدام أجهزة الصراف الالي والمصرفية المتنقلة الخدمات المصرفية عبر الانترنت لمختلف المعاملات.

2- حماية البيئة عن طريق إعادة استخدام الموارد وإعادة تدوير النفايات فضلا عن كفاءة استخدام الطاقة.

3- تقليل الآثار البيئية التشغيلية باستمرار حيث تصدر الأداء البيئي وتنفيذ وتقييم برنامج الادارة البيئية التي يقوم بحفظ الطاقة والمياه وإدارة النفايات وإعادة تدوير المواد وتوفير مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية الالكترونية.

4- استحداث العديد من الوظائف الخضراء التي يكون لها أثر في تقليل معدلات البطالة.

5- المصارف الخضراء تسعى لتخفيف من حدة الفقر المدقع والجوع وتحقيق الاستدامة البيئية، بحيث توصلت مجموعة من البحوث إلى أن تخضير المنشآت باستحداث الوظائف الخضراء في سياق هذه العملية سوف تسهم في التخفيف من معدلات البطالة وتحقيق استدامة بيئية في الوقت ذاته.

6- تسعى المصارف الخضراء نحو تعزيز الطاقة الأرخص والأنظف والأكثر موثوقية وخلق فرص عمل في مجال الطاقة المتجددة. (نور نبيل، 2019، الصفحات 35-36)

7- استحداث العديد من الوظائف الخضراء التي يكون لها أثر في تقليل معدلات البطالة. (الحجار، 2003، صفحة 40)

المطلب الثاني: المنهج الاستراتيجي وخدمات الصيرفة الخضراء

الفرع الأول: المنهج الاستراتيجي

تقوم عملية الصيرفة الخضراء على منهجين وهما إدخال مفهوم الصيرفة الخضراء وتطبيقه في العمليات الداخلية للبنك إضافة إلى التمويل المسؤول: (الصيرفة الخضراء، 2012، صفحة 07)

أ-أنشطة الصيرفة الخضراء من خلال العمليات الداخلية:

- اعتماد أنشطة الصيرفة الخضراء في العمليات المصرفية اليومية.

- اعتماد الطرق المناسبة لاستخدام الطاقة المتجددة وتقليل البصمة الكربونية.

- في العمليات المصرفية اليومية تقوم البنوك عادة بتوليد انبعاث الكربون من خلال استخدام الورق وكمثال لتطبيق خدمات الصيرفة الخضراء يجب على البنوك دمج التقنيات غير الورقية في عملياتها الداخلية للمساعدة البيئة وكذلك توفير خدمات فعالة لعملائها.

ب -التمويل الأخضر:

- يشير التمويل الأخضر إلى البنوك التي تقدم المساعدات المالية للمشاريع المسؤولة بيئيا.
- والغرض من ذلك هو توفير المساعدة المالية للتكنولوجيا الخضراء ومشاريع الحد من التلوث وذلك لتقليل انبعاثات الكربون الخارجية.
- يدعم الصناعات ذات الكفاءة في استخدام الموارد وتتبعث عنها انبعاثات كربونية منخفضة حيث أن الأولوية تكون لتمويل الأنشطة التجارية الصديقة للبيئة والصناعات الموفرة للطاقة مثل مشاريع الطاقة المتجددة.

الفرع الثاني: منتجات وخدمات الصيرفة الخضراء

تتمثل منتجات خدمات الصيرفة الخضراء في:

1-**الودائع الخضراء:** تقدم البنوك نسبة فائدة أعلى للحسابات الجارية وحسابات الادخار إذا كان العملاء يقومون بأنشطتهم المصرفية عبر الانترنت.
2-**الرهون العقارية الخضراء:** تقدم البنوك الرهن العقاري الأخضر بأسعار أو شروط أفضل للمنازل ذات الكفاءة في استخدام الطاقة.

3-**القروض الخضراء:** تقدم البنوك تسهيلات إلى المشروعات المستدامة بيئيا.

4-**بطاقات الائتمان الخضراء:** وهي بطاقات الخصم والائتمان المرتبطة بالأنشطة المستدامة البيئة حيث بطاقات الائتمان الخضراء من شركات الائتمان الكبيرة تقدم لجعل تبرعات المنظمات غير الحكومية البيئية تساوي ما يقرب من نصف المائة من كل عملية شراء تحويل الرصيد أو سلفة نقدية من قبل صاحب البطاقة تقدم هذه البطاقات حافزا ممتازا للعملاء لاستخدام بطاقتهم الخضراء في عمليات الشراء ذات المبالغ المرتفعة وباستخدامها تتمتع المصارف باستخدام أموال المنظمات غير الربحية صديقة للبيئة. قياس توجهات ... (أسامة محمد، 2020، صفحة 45)

5-**الحسابات الجاري الأخضر:** يمكن للعميل الحصول على نسبة فائدة على الحساب الجاري الخاص به، إذ كان يتبع بعض الاجراءات الصديقة للبيئة، التي قد تشمل تلقي كشف الحساب إلكترونيا أو دفع الفواتير عبر الانترنت أو استخدام بطاقات السحب الآلي.

7-**حساب التوفير الأخضر:** بالنسبة لحسابات التوفير الخضراء، تقدم البنوك تبرعات على أساس المدخرات التي يقوم بها العملاء، وتحفزهم على الادخار فكلما ادخروا، تزيد المساهمات والتبرعات من البنوك الموجهة للحفاظ على البيئة.

8- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الانترنت: وتشمل هذه العمليات المصرفية الجديدة الرقمية انخفاض المعاملات الورقية والتوجه إلى الفروع، وعدم إهدار الوقت والمجهود وكل هذا له تأثير إيجابي على البيئة. (عصام السمراني، 2020، صفحة 14)

الفرع الثاني: آليات الصيرفة الخضراء

لقد بدأت العديد من البنوك حول العالم في إتباع منهجية الصيرفة الخضراء وذلك عن طريق تبني مجموعة من المنتجات والأنشطة الجديدة، وفي هذا الإطار يمكن تلخيص آليات الصيرفة الخضراء فيما يلي:

1-تحديث العمليات المصرفية والبنية التحتية: خلال السنوات القليلة الماضية اتخذت البنوك عدة تدابير من أجل تقليل انبعاثات الكربون وتحسين استهلاك الموارد الطبيعية، مما يقتضي إعادة هيكلة للعمليات المصرفية والبنية التحتية للمؤسسات على أسس ومعايير جديدة صديقة للبيئة، وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- **المباني الخضراء :** يشيع استخدام مصطلح المباني الخضراء أو الاستدامة في جميع أنحاء العالم وتقدم وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة EPA تعريفا لهذا المصطلح على أنه عملية تطبيق الأساليب واستخدام العمليات التي تراعي الظروف البيئية وتحقق أكبر استفادة من الموارد خلال مراحل إنشاء المباني بدءا من تحديد الموقع والتصميم مروراً بمرحلة البناء والتشغيل والصيانة والترميم والهدم ، ويتسع المصطلح ليشمل الاعتبارات الاقتصادية وتلك التي تتعلق بالمرافق وقدرة تحمل المبنى ، كما تتميز المباني الخضراء بالاستدامة والأداء العالي . (ميلين، 2015، صفحة 26)

- **عمليات مصرفية غير ورقية:** تعزز الصيرفة الخضراء استخدام المعاملات غير الورقية والخدمات المصرفية عبر الانترنت (مثل خدمات الرسائل القصيرة وماكينات الصراف الآلي)، مما يؤدي إلى الحد من الواردات والنفايات الورقية ويضمن إتمام المعاملات بشكل أسرع وأكثر أمناً، ويبرز دور العمليات المصرفية غير الورقية أيضاً من خلال تقليل استخدام المساحات المكتبية فضلاً عن سهولة استرجاع البيانات وتبادلها

- **بنية تحتية خضراء:** التحول إلى اتجاه الصيرفة الخضراء يقتضي ضرورة وجود بنية تحتية صديقة للبيئة ذات نوعية وجودة عالية للأنظمة اللوجستية في قطاع الصيرفة على نحو يوفر مجموعة متكاملة من خدمات البنية التحتية التي تعزز استخدام الطاقة النظيفة، فوجود هذه البنية التحتية يضمن تحقيق العناصر الضرورية لبيئة نظيفة وصحية بشكل خاص ولتنمية مستدامة بشكل عام. (البنك المركزي المصري، 2012، الصفحات 3 - 4)

2- تصميم مجموعة جديدة من المنتجات: يتم تصميم مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات الخضراء التي تهدف إلى الحد قدر الإمكان من الآثار السلبية من أجل تعزيز التنمية المستدامة، ومن أمثلة المنتجات التي وضعتها البنوك ما يلي:

- **البطاقات الخضراء:** وهي بطاقات الخصم والائتمان المرتبطة بأنشطة الاستدامة البيئية، وتقدم لجعل تبرعات المنظمات غير الحكومية البيئية تساوي ما يقرب من نصف بالمئة من كل عملية شراء، تحويل الرصيد أو سلفة نقدية من قبل صاحب البطاقة.

- **قروض الرهون العقارية الخضراء:** هي قروض منخفضة التكلفة تساعد على تحفيز الأسر على شراء أو تثبيت الطاقة المتجددة السكنية، أو المساكن الخضراء التي لديها تكنولوجيات كفاءة استخدام

المياه والطاقة، أو الاستثمار في التعديلات الحديثة، ويمكن أن تغطي الرهون العقارية أيضا تكلفة تحويل منزل تقليدي إلى أخضر.

● **قروض السيارات الخضراء:** حيث تساعد قروض السيارات الخضراء على شراء سيارات تتميز بكفاءة الوقود العالية مع السيطرة على التلوث. (لطفى مخزومي، 2018، صفحة 178)

● **التمويل متناهي الصغر:** في الآونة الأخيرة أتاحت بعض البنوك الفرصة لدعم الأفراد القليلة فرصهم في الحصول على التمويل، عن طريق تزويدهم بالقروض متناهية الصغر لتمويل مشاريع بيئية، مثل منشآت الطاقة الشمسية ومحطات إعادة التدوير.

● **المنتجات غير الورقية:** في إطار تعزيز العمليات المصرفية غير الورقية، تعمل البنوك حاليا على تشجيع العملاء على استخدام بطاقات السحب الآلي بدلا من الشيكات والاستعلام على البيانات إلكترونيا بدلا من النسخ الورقية.

3-توعية وتدريب الجهات المعنية: إن الترويج للمنتجات والخدمات الصديقة للبيئة يستلزم التسويق الفعال لجهود البنوك الخضراء، وخلق الوعي اللازم للعاملين في القطاع المصرفي وكذلك للعملاء من أجل نشر ثقافة الحفاظ على البيئة والاستخدام الأمثل للموارد، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الآتي:

● **نشر الوعي الثقافي:** نشر الوعي بشأن الآثار البيئية من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية والندوات الثقافية التي تسلط الضوء على الأثر البيئي والاجتماعي المباشر وغير المباشر لكافة الأنشطة. (البنك المركزي المصري، 2012، الصفحات 4 - 5)

● **التسويق الأخضر:** من خلال عملية دراسة النواحي الايجابية والسلبية للأنشطة التسويقية وأثرها على تلوث البيئة واستنزاف الطاقة من أجل حماية البيئة والمستهلكين وإرضاء الزبائن وتحقيق هدف الربحية للشركة. (تامر البكري، 2009، صفحة 44)

اذن البنوك وسطاء ماليون مهمون للغاية لتحصيل الأموال من الفائض، وهي وحدات لصرف الأموال لوحدات العجز، من خلال أنشطتها التمويلية تساعد الاقتصاد للمضي قدما. لذلك، لمواجهة واقع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب على البنوك المشاركة في الأعمال المصرفية الخضراء. دور البنوك المركزية هنا حتمي. السياسة ويمكن أن يضمن وضع المبادئ التوجيهية وتطبيقها التنفيذ الناجح للتمويل الأخضر من قبل البنوك. (Salina و Taslima، 2021)

المبحث الثالث: دراسات سابقة

تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها البحث، وسنتعرف على بعض الدراسات التي تناولت موضوع التمويل وعلاقته بالتنمية المستدامة، ولسندات الخضراء، حيث سنتطرق إلى مختلف بعض الدراسات السابقة سواء المحلية أو العربية، أو الدولية، كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات العربية

1-دراسة منى أمام حسين وآخرون(2017): الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول، دراسة حالة مصر.

هدفت الدراسة الى:

- ايجاد سبل واستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الأخضر في جمهورية مصر العربية من اجل تحقيق تنمية مستدامة وتشجيع الاستثمار وتقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء من اجل حياة كريمة.
- المقارنة ودراسات الحالة لدول تتشابه مع مصر في الظروف والحالة الاجتماعية للاستفادة من تجاربهم في التنمية المستدامة.
- لتوضيح أفضل السبل التي تساعد للوصول الي التنمية المستدامة باستخدام (الاقتصاد الأخضر).

توصلت الدراسة الى مجموعة نتائج اهمها:

- مصر قادرة على الوصول لمعدلات مرتفعة من توليد الكهرباء والطاقة بالاعتماد على المصادر المتجددة للطاقة وبالأخص الطاقة الشمسية حيث انه من خلال الدراسة لما يتوافر لمصر من امكانيات تم التوصل الى انه يمكن توليد الكهرباء باستخدام الخلايا الفوتو فلتية (نظم الخلايا الشمسية) .
- الاستثمار الأجنبي كان له دور مباشر وقوي في مجال الطاقة المتجددة في العديد من الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- ان جمهورية مصر العربية تتمتع بالعديد من الإمكانيات التي تجعلها تستطيع أن تصل الى التنمية المستدامة في عام 2030 وأن لديها العديد من المشروعات التي تعمل من خلالها على تطبيق المنظومة الخضراء والمحاولة الي الوصول للتنمية.

2-دراسة (أ.م.د. زينب مكي البناء :الباحث نور نبيل عبد الأمير 2019 م) التمويل الأخضر ودوره في تحسين أداء المصارف العراقية -دراسة استطلاعية تحليلية للآراء عينة من مدراء المصارف، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى تبني المصارف الاستراتيجيات التمويل الأخضر وبيان مدى تأثير التمويل الأخضر في تحسين أداء المصارف الخضراء وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج اهمها عدم وجود فهم واضح لمصطلح التمويل الاخضر والمصارف الخضراء كونه مفهوما جديدا.

3-موسعي ميلود، قاصدي فايزة، الاستثمار في الطاقات المتجددة كآلية التحقيق للتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة، الدراسات الحقوقية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طاهري مولاي، سعيدة، المجلد 08 ، العدد 01، ماي 2021

تهدف الدراسة الى تحديد دور تشريع الطاقات المتجددة في الحفا على البيئة وجذب الاستثمارات المتجددة في الجزائر، ومدى تقبل النظام الاقتصادي الحالي للنماذج الطاقة الجديدة من خلال طرق الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، إدماج التكاليف الاقتصادية وسياسات الطاقة المتجددة ضمن سياسات التنمية المحلية، حيث تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليل، كما تم عرض وصف الطاقات المتجددة المتاحة في الجزائر ومجالات إسهامها في الحماية البيئية وجذب الاستثمار، بالإضافة إلى منهج التحليلي يخصص تحليل واقع الاستثمار في موارد الطاقة المتجددة بعض مقترحات للنهوض بتطبيق الطاقات متجددة في الجزائر، وتشجيع الصناعات في مجال التكنولوجيا، ونتائجها ان للطاقة دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تلبية احتياجات الطاقة اللازمة لكل القطاعات، حتى تشكل عاملا أساسيا في دفع عملية الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو في الميدان الاقتصادي الاجتماعي، مما يؤدي الى تحسين مستوى المعيشة بصفة عامة وتوصلت الى اقتراحات لنهوض بتطبيق الطاقات المتجددة في الجزائر تمثلت في:

- تشجيع الصناعات في مجال تكنولوجيا الطاقات المتجددة.
- تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة.
- تدريب الكفاءات والإطارات في كيفية التحكم في تكنولوجيا الطاقات المتجددة.
- تخصيص ميزانية مالية معتبرة للقيام بمشاريع في مجال الطاقة المتجددة.
- إزالة العراقيل والعقبات التي تواجه صناعة تجهيزات الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية.
- تشجيع الكفاءات والكوادر الجزائرية في تكوينهم بالخارج لاكتساب الخبرات في مجال الطاقات المتجددة.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية:

1- Rabeya Kulsum, S.Sadrul Huda (2018): "Thinking About The Green Banking Model In The Context Of Bangladesh"

هدفت الدراسة الى:

- اللقاء الضوء على تأثير تغير المناخ في بنجلاديش ودور البنوك الخضراء في مكافحة اثاره.
- اظهار السياسات والنماذج المصرفية التي تقدم منتجات مصرفية خضراء.
- توضيح السياسات والنماذج المصرفية في بنجلاديش حتى نهاية عام 2015

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:

الفصل الاول:

- أن غالبية عملاء البنوك والمؤسسات المالية ليس لديهم الوعي الكافي بالاقتصاد الأخضر وليس لديهم إدراك بأهمية المنتجات المصرفية الخضراء.
- أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه البنوك في التحول للصيرفة الخضراء منها الافتقار الى الإطار التنظيمي والعملاء المتعثرين.
- قدمت الدراسة نموذج مقترح للبنوك الخضراء يتكون من ثلاث مجموعات هم اصحاب المصالح والبنوك والعملاء

2-دراسة (Pariage-Maraye, N, Munisami, N and Ansa ram,k, 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رأي العملاء فيما يتعلق بمفهوم الخدمات المصرفية الخضراء في موريشيوس وأثبتت الدراسة أن المصارف الخضراء مازالت في مرحلة التأسيس في موريشيوس.

3-Ryan Jones, Tom Baker, Katherine Huet, Laurence Murphy, Nick Lewis, Treating ecological deficit with debt: The practical and political concerns with green bonds‘ **Geoforum journal homepage :www.elsevier.com/locate/geoforum**، University of Auckland, New Zealand ،August 2020.

هدفت هذه الدراسة البحث في معالجة العجز البيئي بالديون :من خلال الاهتمامات العملية والسياسية للسندات الخضراء، والتي تمثلت في توفير مقدمة للسندات الخضراء، تحديد الاهتمامات العملية والسياسية الرئيسية الخاصة بالسندات الخضراء، سوق السندات الخضراء، فضلا عن وضع جداول أعمال بحثية تطبيقية وحاسمة في حيث س استخدام الروابط الخضراء كحل ظاهري للعجز البيئي، وكان من ابرز نتائج يمكن أن تفعله السندات الخضراء هو تركيز فكرة موسعة عن التوجه الأخضر في خطاب السندات الخضراء وإجراء المزيد من الابحاث المقارنة التي تعتمد على حالة السندات الخضراء وتطوير السوق.

وفي اخر الدراسة ظهرت بعض النتائج منها :لم يتضح بعد ما إذا كانت السندات الخضراء يمكن أن تكون ذاتية المساهمة في معالجة الأزمة البيئية، أن السندات الخضراء قد لا تحقق إضافية من خلال وزن الطلب وحده، لا يتم حل هذه التناقضات بسهولة بينما يطلب المستثمرون التكافؤ في الأسعار مع المعتاد يتم دمج السندات أو المخاطر البيئية بشكل سيئ في التصنيفات الائتمانية.

خلاصة الفصل:

إن اعتماد الصيرفة الخضراء أصبح ضرورة العصر الحاضر والمستقبلي فهي تمثل محركا جديدا للنمو ولكنه نمو يتسم بالفعالية والنظافة من الآثار البيئية السلبية. وذلك بوقف هدر الموارد الطبيعية وضمان الازدهار والتنمية المستقرة وخلق فرص العمل أو ما يعرف بالوظائف الخضراء إلى جانب انخفاض كميات الطاقة المستهلكة في الانتاج وتقليص النفايات والتلوث وانبعاث غازات الاحتباس الحراري ومواجهة تحديات التغير المناخي.

كما أن الترويج للصيرفة الخضراء يوسع دائرة الوعي بالحفاظ على البيئة ويعزز التوجه نحو توفير الطاقة والوقود والورق والماء، ويحسن من جودة حياة الإنسان، ومن شأن الصيرفة الخضراء بلوغ هدف تحقيق التنمية المستدامة كما يمكن توفير الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة الأزمات العالمية الحالية والمستقبلية والتحديات البيئية للاستفادة من الفرص البديلة.

الفصل التطبيقي:

تحديات المصارف
الخضراء بالجزائر " مع
الإشارة لبعض تجارب
دول العربية "

إن التوجه نحو الصيرفة الخضراء من أجل تحقيق تنمية مستدامة أصبح هدف رئيسي تسعى دول العالم لتحقيقه، والدول العربية كغيرها من الدول تسعى لتحقيق هذا الهدف ولكن يواجهها في تحقيق ذلك تحديات وعقبات، لعل التحدي الأصعب الذي يواجهه الدول العربية هو توفير التمويل اللازم لتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

وعلى الرغم من أن حجم التمويل اللازم للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كبير، إلا أنه من الممكن توفيره من خلال السياسات العامة الهادفة وآليات التمويل المبتكرة، حيث أن النمو السريع في أسواق رأس المال وصناديق الحافز الأخضر وغيرها من الآليات التي تأسست للركود الاقتصادي في الأعوام الأخيرة، كلها تتيح التمويل واسع النطاق من أجل تحول الدول العربية نحو الصيرفة الخضراء.

من خلال ما سبق ستحاول تسليط الضوء في هذا الفصل على تحديات المصارف الخضراء بالجزائر " مع الإشارة لبعض تجارب دول العربية " ، وكذلك سنتعرف من خلاله على الأساليب التي اعتمدتها الجزائر لتوجه نحو الصيرفة الخضراء من خلال المباحث التالية :

- ✓ المبحث الأول: تحديات الصيرفة الخضراء في الجزائر
- ✓ المبحث الثاني: تجارب بعض الدول العربية (قطر-البحرين-مصر) نحو الصيرفة الخضراء
- ✓ المبحث الثالث: المؤسسات الدولية الداعمة للصيرفة الخضراء العربية وأهم تحدياتها

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

المبحث الأول: تحديات الصيرفة الخضراء في الجزائر

أصبح التحول نحو الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء ضرورة ولم يعد خيار بسبب مستويات الضرر التي تسببها الممارسات الاقتصادية التقليدية على مجمل الحياة، وهذا التحول يتطلب بناء استراتيجيات وسياسات صحيحة تساعد على تحقيق هذا التحول وكذلك توفير التمويل المناسب لذلك وتظافر الجهود على المستوى المحلي والدولي.

المطلب الأول: استراتيجيات تحول الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر

بدأت الجزائر عددا من الإصلاحات والمبادرات التي تهدف لتنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز أمن الطاقة وحماية البيئة وتطبيق الصناعات الخضراء، وكذا الاستخدام المستدام للأراضي. غير أن هذه المبادرات تحتاج إلى توحيد وصياغة كجزء من استراتيجية وطنية لتعزيز الاقتصاد الأخضر، مع التركيز على دعم الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والمساهمة في زيادة الثروة وخلق فرص العمل.

وتعتبر الجزائر الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تنويع قاعدة الإنتاج وزيادة القيمة المضافة إلى جانب تعزيز الابتكار والحد من الفقر.

1-قنوات التحول نحو الاقتصاد الأخضر

هناك عدة قطاعات تمكينية وذات أولوية يتم من خلالها التحول في الاقتصاد الأخضر وهي:

- **الزراعة:** تعد الزراعة أحد القطاعات الرئيسية في البلدان النامية، ومصدر دخل هام للفقراء، وتشكل القيمة المضافة للزراعة 3 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

- **الغابات:** إن تحضير قطاع الغابات ينطوي على إدارتها والاستثمار فيها باعتبارها كصف من أصناف الموجودات التي تنتج مجموعة كبيرة من المنافع المجتمع كمصانع إنتاجية وبنية تحتية بيئية.

- **المياه:** لا تزال موارد المياه العذبة العادية في أنحاء العالم في تناقص مستمر (الطلب يفوق العرض) ، وإن كميات المياه عالميا تتضاءل مع زيادة الاستهلاك عن كميات الاستخدام القابل للاستمرار ، وإن 90 % من المياه العذبة سوف يستهلك بحلول العام 2025 .

- **النقل:** بعد قطاع النقل حاجة ملحة للمجتمعات العصرية والضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإن فعالية هذا القطاع يسهم في خلق الفرص الاقتصادية وتحقيق التكامل الاجتماعي، وذلك بالربط بين المناطق الريفية والمدن وتعزيز التجارة وتسهيل الوصول إلى الأسواق والخدمات.

- **النفايات:** تعد النفايات في الاقتصاد موردا نظرا لإمكانية تحويلها وجعلها قابلة للاستعمال ثانية، وذلك بما يتلاءم مع الصحة العامة، كما يأخذ بنظر الاعتبار المحلوف البيئية مع المحافظة على الموارد عن طريق إعادة استخدام النفايات وتدويرها.

- **الصناعة:** باستطاعة الحكومات والشركات في القطاعات الصناعية الملوثة أن تحول الضغوط العالمية المتزايدة المتعلقة بتغيير المناخ إلى فرص اقتصادية، إذا وقفت موقفا منهجيا ومبرمجا من إدارة انبعاثاتها، وهي بذلك تستطيع أن تدعم استمرارية قطاعاتها الصناعية فضلا عن تحسين وتعزيز اقتصادها وقدراتها التنافسية وأدائها البيئي.

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

- **المدن والمباني:** يتضمن الترويج للممارسات الخضراء في المدن والمباني مجموعة واسعة من النشاطات، منها تطوير أنظمة نقل كفوءة بالطاقة، وفي ملولة وكذلك ممارسات بناء كفوءة بالطاقة ومساحات خضراء فضلا عن استخدام مصادر متجددة للطاقة

- **السياحة:** يعد اقتصاد السياحة هو أكبر القطاعات الاقتصادية في العالم، إذ يحل رابعا في الصادرات العالمية بعد النفط والمواد الكيميائية ومنتجات السيارات، وهو يشكل 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويسهم بنسبة 6-7 % في التوظيف. (البرماني ، 2018، الصفحات 83 - 84)

2-الخطط والآفاق المستقبلية في الجزائر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

من بين أهداف المخطط الوطني للمناخ (2015-2050) التي وضعته الجزائر:

- الحد من انبعاثات الكربون، لا سيما من خلال عزل ثاني أكسيد الكربون؛

- تطوير الطاقة النظيفة؛ تقليل البصمة الكربونية للأنشطة الصناعية والمنزلية؛

- تكييف الزراعة والبنية التحتية مع تغير المناخ،

- تحسين نظام المياه،

- وإعادة تشجير ضخمة،

- تمديد السد الأخضر لمكافحة التصحر؛

البرنامج الوطني لتنمية الطاقة المتجددة (2011-2030) قدرت التكلفة الإجمالية للبرنامج بـ 80-100 مليار دولار (مرحلة المشروع التجريبي قيد التنفيذ).

3-الأهداف المسطر تحقيقها بحلول 2030: من أهم الأهداف المسطر تم إنتاج 22000 ميغاواط بما في ذلك 12000 ميغاواط للسوق المحلية (22 % من إنتاج الكهرباء في العالم)، تغطية 40 % من احتياجات الكهرباء الوطنية، مقسمة بين الطاقة الحرارية الشمسية والطاقة الضوئية (37%) وطاقة الرياح (3%) تشجيع الزيادة في استهلاك الوطني للكهرباء المنتجة من خلال مشاريع الطاقة المتجددة، حيث ارتفع الاستهلاك من 2% في 2011 إلى 5 % في عام 2015، ويتوقع زيادها إلى 14 % في عام 2020، ثم إلى 40% بحلول عام 2030 .، وخلق ما يقارب 200000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة، توفير ما يقارب 600 مليار متر مكعب من الغاز، زيادة معدل تكامل الصناعة المحلية: 50% بحلول عام 2020 و 80% بحلول عام 2030، أول محطة للطاقة تعمل بالغاز والطاقة الشمسية تولد 25 ألف ميغاواط و150 ألف ميغاواط من الطاقة الشمسية الحرارية (حاسي الرمل)، إنشاء برنامج وطني لأبحاث الطاقة المتجددة، (2015-2020): مرحلة توزيع المعدات والتصنيع،(2020-2030): مرحلة تطوير واسعة النطاق. (تقرير الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2015، صفحة 06)

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

المطلب الثاني: إمكانيات توجه بنوك الجزائر نحو الصيرفة الخضراء

1- آليات التمويل المعتمدة في الجزائر للاقتصاد الأخضر:

لقد لجأت الجزائر على غرار دول العالم إلى تمويل الاقتصاد الأخضر، من منطلق تحقيق الأهداف المقترحة في المؤتمرات الدولية المنعقدة بخصوص البيئة كبروتوكول " كيوتو " وقمة المناخ ب " كوبنهاجن " والتي اعتبرت الضرائب والرسوم من أهم الأدوات للتقليل من إنتاج واستهلاك السلع الملوثة.

وعليه يتم تمويل السياسات البيئية في الجزائر عبر مجموعة من الآليات سواء عن طريق الصناديق الوطنية، التدابير الجبائية بالإضافة إلى قروض الاستثمار بفوائد تفضيلية.

الجدول الموالي يوضح آليات تمويل السياسات البيئية في الجزائر وذلك عن طريق الصناديق الوطنية والجبائية البيئية: (تقرير الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لإفريقيا)

الجدول رقم 1: يوضح آليات تمويل السياسات البيئية في الجزائر

الصناديق الوطنية	الرسوم الايكولوجية
- الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث. - الصندوق الوطني في التحكم في الطاقة. - صندوق الاستثمار الفلاحي. - صندوق الطاقات المتجددة. - صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية.	- رسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة في البيئة. - رسوم متعلقة بتلويث الجو. - رسم للحث على التخلص من النفايات الصناعية السامة والخطيرة. - رسم تكميلي على المياه الصناعية العادمة. - رسم جمع النفايات المنزلية.

المصدر: (الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، صفحة 27)

حيث تصنف الضرائب والرسوم البيئية إلى:

- ضرائب على الأنشطة الملوثة.

- ضرائب على المنتجات الملوثة.

- ضرائب ورسوم مقابل الخدمات البيئية.

على سبيل المثال لا الحصر، تخصص الرسوم على الأنشطة الملوثة والخطيرة في البيئة والمحددة قائمتها في المرسوم التنفيذي 88-19، لضمان تمويل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

2 - اقتراحات لتطوير الآليات التمويلية للاقتصاد الأخضر في الجزائر:

يعتبر التمويل الأخضر تلك القروض الموجهة إلى مشاريع صديقة للبيئة والداعمة لمتطلبات التنمية المستدامة، وكذلك تلك الإعانات المالية التي تقدمها الحكومة لتمويل المشاريع الخضراء. تتجه الجزائر خلال الفترة المقبلة للتوسع في مجال التمويل الأخضر وسط الاهتمام العالمي به ودعما لمفهوم الاهتمام بالقضايا البيئية.

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

وعليه يمكن اقتراح مجموعة من التدابير والآليات التمويلية المناسبة لمشاريع التنمية المستدامة، بإشراك كل من: هيئات الدعم، البنوك والمؤسسات المالية، أصحاب المشاريع الخضراء، وكذلك المجتمع المدني، كما يلي: (يونس، 2020، صفحة 28)

- توفير السندات والصكوك الخضراء والتي توجه لتمويل الطاقة الجديدة والمتجددة، إقامة المباني الخضراء، مشروعات النقل النظيفة، تدوير النفايات والقمامة، إدارة المياه.
- ابتكار منتجات مالية جديدة للتمويل الأخضر في الجزائر كالتنميط الجماعي، الذي يعتبر صناعة مالية جد رائدة في العالم.
- التنسيق بين بنك الجزائر والجهاز المصرفي لبحث آليات تطبيق أطر التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وإيجاد الوسائل التمويلية للمشاريع الصديقة للبيئة وإتاحة الدعم المالي للمؤسسات الاستثمارية المستديمة.
- تعزيز الإطار التشريعي، التنظيمي والمؤسسي المتعلقة بالاقتصاد الأخضر.
- إدخال إصلاح جبائي أخضر أكثر شمولية من النظام الجبائي الحالي، يخص كافة القطاعات الاقتصادية والقطاع العائلي كذلك.
- تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الصديقة للبيئة المستخدمة للتكنولوجيا والطاقات المتجددة.
- الحملات التحسيسية والتوعوية وذلك بإشراك المجتمع المدني وهذا ما يسمح بخلق وعي جماعي لدى المواطنين بأن حماية البيئة جزء من سلامتهم وضرورة من أجل حياة أفضل.
- وبالنظر إلى اعتماد المالية العامة القوي على الضريبة البترولية، سيكون القطاع العام عاجزاً على تحمل تكاليف عالية لتمويل التنمية الخضراء، كما أن القطاع البنكي عادة ما يحجم عن تمويل مشاريع البنى التحتية، بسبب الأموال الكبيرة التي تحتاجها هذه المشاريع بالإضافة إلى طول فترة انجازها، كما تواجه الصناعات الكبيرة عقبات ارتفاع الفوائد على القروض ومنه ارتفاع تكلفة الاقتراض الإجمالية .
- يجذب إصدار الصكوك الخضراء شريحة واسعة من المدخرين سواء كأفراد أو مؤسسات تعمل على تعبئة رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربوها بسبب الحرج الشرعي أو التي تقع خارج الجهاز المصرفي، خاصة في ظل الطابع الديني والثقافي للمجتمع الجزائري والتي ستساهم في إنعاش الاقتصاد . وقد بلغ عدد الوكالات والمكاتب الجهوية للقطاع المصرفي في الجزائر 1576 فرع، 76 موزعة على مختلف ربوع البلاد بمعدل وكالة واحدة لكل 26143 مواطن مع نهاية 2016 كما ارتفعت الحصة النسبية للنقود الورقية خارج المصارف ضمن الكتلة النقدية، من 26.7 ٪ في نهاية 2014 حتى 30 ٪ في نهاية 2015 و 32.3 ٪ في نهاية سبتمبر 2016، يمثل جزء كبير من هذا المكون من M2 المدخرات المكنتر للأسر والنقود الورقية المتداولة في القطاع غير الرسمي .
- قد تروق الصكوك التي تستخدم حصيلتها لتمويل مستدام بيئياً مثل إنشاء محطات توليد الطاقة المتجددة للمستثمرين التقليديين الذين يركزون على الاعتبارات البيئية، خاصة إذا ما قدمت عائدات معقولة معدلة حسب المخاطر وجرى تسويقها بشكل ملائم .
- إصدار الصكوك الخضراء لتمويل إنتاج الطاقة النظيفة يؤكد التزام الجزائر بسياسات تخفيض انبعاثات الكربون استجابة لمؤتمرات المناخ.
- يؤدي منح تسعيرة الشراء المضمونة التي يحددها الوزير المكلف بالطاقة بقرار لشراء الموزعين الكهرباء المنتجة عن طريق منشآت إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في ظل شروط معينة

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

79 إلى تسويق منتجات هذه المشاريع، مما ينتج ربحا ثابتا مضمونا يساعد على توفير عائد ثابت للصكوك الخضراء 80.

- إصدار الصكوك الخضراء بضمانات حكومية، يجعلها ممتازة من الناحية الاستثمارية وقد سبق لبريطانيا أن خصصت جزءا من صكوكها الإسلامية لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة بضمانات حكومية. (أحمد منصور، 2016، صفحة 145)
- ضعف السوق المالية ومحدودية مساهمتها في التمويل، والتي تحتاج لمنتجات وأساليب جديدة تزيد من حجم السوق والأصول المالية وعدد المتعاملين فيها.
- زيادة الاستثمار في مشاريع إنتاج الطاقة النظيفة يحفز التطوير المستمر لتقنياتها، والتي تؤدي إلى تخفيض تكلفة إنتاجها وزيادة ربحية مشاريعها ومنه زيادة ربحية الصكوك الخضراء التي تمولها.
- تستثمر حصيلة الصكوك الخضراء في اقتناء الموجودات المدرة للدخل، الأمر الذي يتيح لشركات تشغيل محطات الطاقة النظيفة الحصول على الموجودات الضرورية للنشاط بأقل تكلفة تمويل ممكنة، كما يتيح لحملة الصكوك المشاركة في الدخل الناجم عن إنتاج الطاقة النظيفة.
- أن ربط الصكوك الخضراء وإيراداتها الدورية بالموجودات العينية الحقيقية يسهل عملية الرقابة على الجهات المستفيدة من التمويل.
- صيغة التمويل بالصكوك الخضراء ستكون أقدر على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مقارنة مع صيغ التمويل الأخرى القائمة على الفائدة المضمونة، بالتخصيص الكفاء للموارد المالية. (أحمد منصور، 2016، صفحة 146)

المطلب الثالث: إشكاليات توجه الجزائر نحو الصيرفة الخضراء

تواجه الصيرفة الخضراء العديد من التحديات التي يمكن وضعها كما يأتي : (نور نبيل، 2019، الصفحات 40 - 41)

1- انخفاض التدفق الموجه للاستثمار في المشاريع الخضراء: كون هذه المشاريع عادة ما تكون فترة استرداد رأس المال طويلة الأجل، فضلا عن تعرض هذه المشاريع لمخاطر عديدة لا سيما المشاريع الزراعية التي قد تتعرض لتلف المحاصيل الزراعية بسبب شح المياه أو قلة الأمطار، وبهذا تتعرض المصارف الممولة لهذه المشاريع إلى خسارة قروضها.

2- عدم وجود المصادر الموثوقة لتقييم الاستثمارات الخضراء: إن المصارف بحاجة إلى بيانات موثوقة لتقييم الآثار البيئية للاستثمارات الخضراء. كما أن البيانات الموثوقة عادة غير متوفرة للمصارف لذلك لا بد من وجود مؤسسة رسمية لتوفر بيانات موثوقة لتقييم أثار التلوث البيئي للمشاريع الخضراء وكذلك قد تحتاج أيضا إلى التقييم المهني المستقل عن طريق تقارير مراجعو الحسابات.

3- انخفاض جودة الخدمات المصرفية المخصصة للمشاريع الخضراء: أثر سلبي على إعداد الزبائن فضلا عن أن الأنشطة المصرفية الخضراء تستغرق وقتا أطول لتقديم هذه الخدمات وقد تحد هذه المعايير عدد الزبائن.

4- انخفاض الأرباح المحصلة من المشاريع الخضراء: أن الهدف من الخدمات المصرفية الخضراء هو لدعم مشاريع الاستثمارات الخضراء مع التركيز في تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة وهذا قد يجعلها لا تركز على تحقيق الأرباح. ومن ثم سيؤدي إلى انخفاض الربح لدى المصارف.

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

5-ارتفاع تكاليف التشغيل في المشاريع الخضراء: إذ ينبغي أن تستثمر المصارف قدرا كبيرا من رؤوس الأموال في تثقيف وتدريب موظفي المصرف لتقييم الآثار البيئية للاستثمارات والمشاريع الخضراء كما يحتاج موظفو المصرف معلومات أساسية إضافية والخبرات في التعامل مع الاستثمارات الخضراء. فضلا عن إدخال التكنولوجيا الحديثة في تقييم الآثار البيئية للمشاريع الخضراء.

6- المخاطر المصرفية: قد تتعرض المصارف الخضراء إلى عدة مخاطر منها ناتجة عن عدم التقييم الجيد للمشاريع الخضراء أو عدم الحصول على بيانات كافية لتقييم المشاريع الخضراء أو وقوع المصارف في فخ التمويل القدر المتمثل بتمويل لمشاريع التي تلحق ضررا بالبيئة والمجتمع مثال ذلك تمويل المشاريع زراعة الأعشاب المخدرة ولا سيما في البلدان التي تسمح بزراعتها ومن ثم سيؤثر ذلك سلبا على سمعة المصارف بتمويل هذه الأنواع من المشاريع.

7-عدم وجود مبادئ واضحة المعالم لتبني الصيرفة الخضراء: تعد المصارف الخضراء مفهوم جديد في الصناعة المصرفية، لذلك يتطلب إصدار تشريعات رسمية من الحكومة بالشكل الذي يوفر الدعم المالي والقانوني للمصارف الخضراء.

وهناك أيضا مجموعة من العوائق التي تحول لتطبيق الصيرفة الخضراء نذرا منها: (أميرة بحري، 2017، صفحة 182)

- الشكوك حول المنتجات المصرفية الخضراء لا يزال قائما في السوق.
- عدم وجود التشجيع المستمر لهذا النوع من الصيرفة من طرف الحكومات والبنوك والأطراف الأخرى ذات الصلة.
- الأزمة المالية للرهن العقاري ونتائجها جعل كلا من المستثمرين والأسر يمتازون بالحذر من أي استثمار.
- الأزمة البيروقراطية التي لازالت أغلب الدول تعاني منها.
- مخاوف بشأن التغيرات المحتملة في المجالات القانونية والضريبية أثناء عملية الاستثمار.

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول العربية (قطر-البحرين -مصر) نحو الصيرفة الخضراء

يعد موضوع الصيرفة الخضراء من المواضيع المهمة حيث تحظى باهتمام المجتمع الدولي ومنظمات حماية البيئة؛ فهو نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية التي تعتمد بشكل مباشر على الاستثمارات الخضراء التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الموارد الطبيعية للبيئة وبين استغلال هذه الموارد وبما يخدم المجتمع ويحقق الرفاه الاقتصادي وجودة الحياة والحد من الآثار العكسية للنشاطات على التغير المناخي والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد.

لقد بدأت العديد من البنوك الدول العربية حول العالم بالاهتمام الكبير للتحرك نحو الخدمات المصرفية والتمويلية الخضراء من خلال تبني نموذج الصيرفة الخضراء وذلك عن طريق تقديم مجموعة من المنتجات والأنشطة الجديدة مثل الودائع الخضراء والبطائق الائتمانية الخضراء والتمويلات الخضراء وتمويلات المساكن والمباني الخضراء والاستثمارات الخضراء والصكوك الخضراء والخدمات الرقمية من خلال التكنولوجيا المالية. سوف نتطرق لبعض تجارب.

المطلب الاول: تجربة قطر

أولاً: مبادرة بنك الدوحة في الصيرفة الخضراء

وبعد بنك الدوحة البنك الأول في منطقة الشرق الأوسط في مجال مناصرة القضايا البيئية حيث يتمتع البنك برؤى القيادة كمؤسسة تقدم الصيرفة الخضراء، والريادة في مجال زيادة الوعي للمحافظة على البيئة، وتشجيع الأفراد في المشاركة بفاعلية في الحملات البيئية بالإضافة إلى تشجيع الأطفال في المدارس ليصبحوا مناصرين للقضايا البيئية منذ الصغر، ويمتلك البنك رؤية لدعم نشاطاته المستقبلية وتطوره وتوسعه بمحفظة أكثر تنوعاً من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في تصميم منتجاته وسياساته واستراتيجياته، وقد تم اتخاذ المبادرات على جزأين: المبادرات البيئية ومبادرات المسؤولية الاجتماعية.

نشاطاته في مجال الصيرفة الخضراء، وتماشياً مع نزوع بنك الدوحة نحو الابتكار ومساهماته في مجال الحفاظ على البيئة، فإنه يسر البنك الإعلان عن إطلاق مفهوم " الصيرفة الخضراء."

أطلق بنك الدوحة موقعاً إلكترونياً للصيرفة الخضراء على شبكة الإنترنت، ويعرض الموقع مبادرات البنك لدعم القضايا البيئية من خلال تكاتف جهود كل من القطاعين العام والخاص. كما يبرز مختلف الأنشطة البيئية والمبادرات التي يقوم بها البنك، والمنتجات والخدمات الخضراء التي يقدمها، وجميع الأحداث المقبلة المتعلقة بالبيئة، وقد قام كل من بنك الدوحة ومنظمة اليونسكو بوضع خطط للعمل معاً كفريق واحد في مختلف المجالات بما في ذلك إنشاء المدارس البيئية، وغرس الأشجار، وتبني حملة تنظيف الشواطئ، وإعادة تدوير النفايات وإدارتها.

ويهدف بنك الدوحة من خلال إطلاق " الصيرفة الخضراء "إلى تشجيع كل عميل من عملاء البنك على الاضطلاع بمسؤولياته للمساعدة في الحفاظ على البيئة. لكن ما الذي تعنيه " الصيرفة الخضراء "؟ هنالك مزايا متعددة تترتب على الصيرفة الخضراء، ومن بينها: (أميرة بحري، 2017، الصفحات 177 - 178)

الفصل التطبيقي: تحديثات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

- إعادة مبلغ نقدي قيمته 50 ريال قطري لكافة العملاء الحاليين الذين يقومون بتحويل حساباتهم إلى " حسابات خضراء".

- إعادة مبلغ نقدي قيمته 10 ريال قطري كل شهر ولمدة عام كامل لكافة حملة " الحسابات الخضراء "الجدد.

- تقليل استخدام الأوراق أثناء القيام بالأعمال المصرفية وذلك من خلال إعطاء ميزة الحصول مجاناً على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الرسائل القصيرة على الهاتف الجوال، والخدمات المصرفية عبر الهاتف، وخدمات الصراف الآلي.

- خدمات مجانية لدفع الفواتير إلكترونياً.

- خدمات التحويل الإلكتروني لتحويل الأموال إلى البلد الأم للعميل وهي خدمة يتفرد بها بنك الدوحة.

- خدمة كشف الحساب الإلكتروني الذي يرسل مباشرة إلى بريد العميل الإلكتروني.

- توفير نموذج فتح الحساب على الإنترنت لفتح " حساب أخضر".

- دخول مجاني إلى خدمة " سوق الدوحة"، وهو أول مركز تسوق إلكتروني من نوعه في دولة قطر.

- تسجيل مجاني للتجار للعام الأول من الاشتراك في موقع التجارة الإلكترونية لسوق الدوحة.

- يمكن للعميل المساهمة في مساعي التخضير من خلال قنوات متنوعة منها خدمات بنك الدوحة المصرفية عبر الإنترنت وفروع البنك ومركز الاتصالات.

تعد الحسابات الخضراء جواب بنك الدوحة على النهج الاحترازي المتعلق بالخدمات المصرفية الصديقة للبيئة، والتي تصب في اتجاه مسيرته التي تهدف إلى جعل البيئة أكثر نظافة واخضراراً، من خلال تعزيز مفهوم " الخدمات المصرفية اللاورقية ". فالبنك يقوم بحماية البيئة من خلال منح العملاء دخولاً مجانياً إلى خدمة الإنترنت المصرفي، وخدمة الرسائل النصية القصيرة، والخدمة الهاتفية المصرفية، والرسائل الآلية

وذلك للقيام بعملياتهم المصرفية حصل بنك الدوحة، أحد أكبر وأهم البنوك في دولة قطر، على جائزة " أفضل بنك في تطبيق النظم الخضراء _ جوائز الإبداع التقني العربي " 2010 من قبل مجلة أريبيان كمبيوتر نيوز في دبي بالإمارات العربية المتحدة.

ومن خلال تطبيق نظام لترشيد الطاقة على مستوى المؤسسة، فقد انخفض انبعاث الكربون بنسبة تزيد عن 40% كما أدى ذلك إلى وصول النفائات الإلكترونية إلى صفر من خلال تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحوالي 864 طن سنوياً.

ثانياً: تعزيز التمويل الأخضر في قطر:

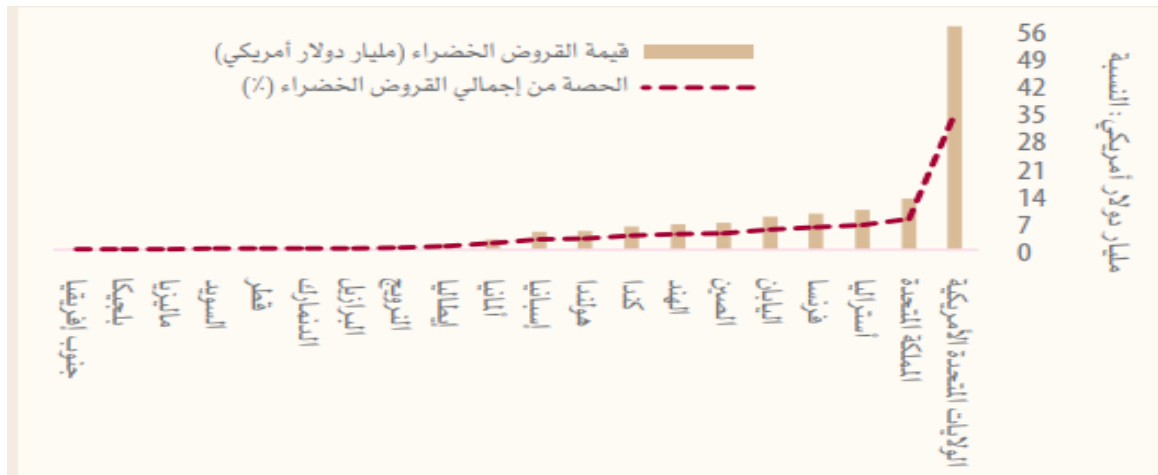
رغم أن سوق التمويل الأخضر لا يزال في مرحلة مبكرة من النمو في قطر، فقد شهد السوق العديد من المبادرات التي قدمتها المؤسسات المحلية، والتي قد تمهد الطريق لتطوير سوق أكثر ديناميكية. ففي شهر سبتمبر 2020، أصدر بنك قطر الوطني أول سند أخضر على الإطلاق في قطر، بشريحة قيمتها 600 مليون دولار، في إطار برنامج السندات متوسطة الأجل، بأجل استحقاق مدته خمس سنوات بموجب إطار السندات

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

الخضراء والاجتماعية والاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، طرحت بورصة قطر للأوراق المالية إرشادات الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة في عام 2017 لمساعدة الشركات المدرجة في البورصة التي ترغب في دمج تقارير الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة في عملياتها الحالية لإعداد التقارير. (2022، <https://www.hbku.edu.qa/ar/news/pandemic-opportunities-challenges>)

ورغم أن عمليات إصدار السندات والصكوك في قطر بلغت قيمتها 28 مليار دولار في عام 2019، فإن السوق يبقى مدفوعاً إلى حد كبير بالإصدارات الحكومية والبنوك التجارية في إصدارات الشركات، باستثناء صكوك إزدان التي صدرت خلال عامي 2016 و 2017. ويمكن أن يساهم تطوير الصكوك الخضراء في الدولة مع منظومة التمكين في تسهيل عملية إصدار صكوك الشركات، وبالتالي تعزيز السيولة في السوق.

الشكل رقم(01): قيمة القروض الخضراء لبعض الدول سنة 2014



المصدر: (البنك المركزي القطري، 2016).

من خلال الشكل يوضح نسبة قروض الخضراء لبنك قطر، فقد كان للتمويل الأخضر صداه في قطر، حيث قام عدد من البنوك التجارية الرائدة بإطلاق برنامج قرض الإسكان تحت عنوان "الرهن الأخضر" وهو يهدف إلى مكافأة أصحاب العقارات الجدد الأصدقاء للبيئة بأسعار تساهلية للفائدة مع تمديد فترة السداد. بالإضافة إلى ذلك، كان بنك قطر سابقاً إلى تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة للتنمية في قطاع الزراعة، والثروة الحيوانية والسمكية، بهدف تمكين المؤسسات المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاع.

قيمة القروض الخضراء لعينة من الدول المتقدمة والناشئة في عام 2014 إلى جانب حصتها من هذه القروض الخضراء. ومن بين إجمالي قيمة القروض البالغة 164.7 مليار دولار أمريكي، بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية 35% وحصة أول خمس دول 60%. أما قطر فقد بلغت حصتها 0.3% من المبلغ الإجمالي حيث وصلت قيمة القروض الخضراء فيها إلى 0.5 مليار دولار.

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

وفي الختام، سيتطلب تعزيز الانتعاش الأخضر، بما يتماشى مع أهداف تنويع الموارد الاقتصادية للدولة واستراتيجيات التخفيف من حدة تغير المناخ، تطوير منظومة مواتية لتنمية التمويل الأخضر في قطر. وسيوفر تطوير مجموعة من المشاريع الخضراء القابلة للتمويل على المستوى المحلي، والوعي بالسوق، وتعزيز التآزر بين التمويل الإسلامي والتمويل الأخضر، الأساس للمزيد من الابتكارات والإجراءات السياسية، مثل العلامات الخضراء، والأطر، والحوافز.

المطلب الثاني: تجربة البحرين

أولاً: ممارسات البنوك للصيرفة الخضراء:

يعتبر مصرف البحرين المركزي مبادراته الاستراتيجية في التحول الرقمي دفعا كبيرا وواسعا للصيرفة الخضراء في البحرين، حيث أرست هذه المبادرات البيئة التشريعية والتقنية والمالية الملائمة لقيام البنوك بإطلاق سلسلة من مبادرات الصيرفة الرقمية والصيرفة المفتوحة التي لا يتسع المجال هنا لحصرها جميعها، والتي نستشعر أهميتها في مثل هذه الظروف. وكما أن مصرف البحرين المركزي من رواد المصارف المركزية التي قامت بإصدار صكوك السلام والتأجير الإسلامية كأدوات للدين، وبالتالي فإن السعي لربطها بأصول مرتبطة بمشاريع الطاقة المتجددة والبيئة سوف يعزز من سوق الصكوك الخضراء والصيرفة الخضراء في البحرين، كما أنه نظرا إلى المشاريع الكبيرة التي تعتزم الدولة تنفيذها في مجال الطاقة المتجددة ستكون هناك فرص كبيرة أمام القطاع الخاص والبنوك لتطوير منتجات الصيرفة الخضراء والصكوك الخضراء لتمويل هذه المشاريع.

وبتشجيع من مصرف البحرين المركزي وقعت جمعية مصارف البحرين في عام 2018 مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين، تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال إدماج أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في أعمال البنوك والمؤسسات المالية في مملكة البحرين، والسعي مع مصرف البحرين المركزي إلى تطوير تشريعات تخدم هذا التوجه.

وفي مطلع هذا العام 2020 وقع صندوق العمل «تمكين» اتفاقية تعاون مشتركة مع عدد من المصارف في مملكة البحرين لتمكين المؤسسات الراغبة من الحصول على تمويل شراء وتركيب الألواح الشمسية لتوليد الطاقة فضلاً عن دعم تكلفة مراجعة حسابات الطاقة الشمسية، كما يمكن أن نشير إلى تجربة بنك البركة الإسلامي الذي وقع اتفاقية لتوفير التمويلات للعملاء الراغبين في استخدام حلول الطاقة النظيفة والمتجددة.

إن القطاع المصرفي سواء في البحرين أو العالم يستطيع أن يلعب دوراً حاسماً في بناء اقتصاد مستقر ومزدهر في ظل تطبيق مبدأ المسؤولية والمساءلة. ووفقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هنالك فجوة سنوية تبلغ 2.5 تريليون دولار لازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بينما يتطلب تطبيق حلول الطاقة المتجددة استثمارات صافية إضافية بقيمة 1.4 تريليون دولار، أو ما يقارب 100 مليار دولار سنوياً في المتوسط بين عام 2016 (وفيها أتمدت أهداف التنمية المستدامة) وعام 2030 وفقاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، من بين أمور أخرى، هذا بالإضافة إلى: (United Nations Environment Programme, 2021, p. 43)

- إنشاء صندوق البحرين الأخضر لتقديم تعزيز الائتمان ودعم إدارة المخاطر للمشاريع الخضراء المستدامة

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

- تطوير آليات وطنية لدعم التمويل المستدام والأخضر، بما في ذلك إطار سياسة التمويل الأخضر والحوافز واللوائح والتدريب والتوعية البرامج والمؤسسات.
- ممارسات التمويل الحكومية المستدامة: تمكين هو برنامج وطني قائم يعزز النمو المستدام وروح المبادرة والابتكار، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، لتشجيع البنوك على تقديم القروض الخضراء وزيادة تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، وقعت تمكين مؤخرًا اتفاقية شراكة مع عدد من البنوك الرائدة في برنامج تمويل الطاقة الشمسية المتوافق مع الشريعة الإسلامية، المخطط ستشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على استخدام مصادر متجددة ونظيفة من الطاقة عن طريق شراء وتركيب الألواح الشمسية لتوليد الطاقة، وبالتالي تقليل تكاليف الطاقة وآثار الكربون.
- قامت مجموعة بنك البحرين للتنمية بالمساهمة في دعم الحملة الوطنية للتشجير "دُمت خضراء" والتي أطلقتها المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي بالشراكة مع عددٍ من الجهات ذات العلاقة. وتستهدف هذه الحملة تشجير 27 موقع في مختلف المحافظات على مساحة كلية تقدر بأكثر من 70 ألف متر مربع لزراعة ما يفوق عن 50 ألف شجرة وشجيرة بتكلفة تقديرية تتجاوز نصف مليون دينار بحريني. مشاركة في الحملة إلى زيادة الرقعة الخضراء في المملكة لحماية البيئة وتقليل الآثار الناجمة عن تغيير المناخ، وتعزيز الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الأخرى ذات العلاقة. إضافةً إلى تشجيع الشباب على العمل التطوعي في مجال الزراعة ودعم عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام الإيكولوجي 2021 – 2030. (جريدة البلاء، 2021، صفحة 6)

ثانياً: البورصة البحرين والسندات الخضراء

انضمت بورصة البحرين إلى مبادرة الأمم المتحدة لبورصة الأوراق المالية المستدامة في عام 2019. وهذا يدل على التزامها بدعم أسواق رأس المال المستدامة والشفافة من خلال تعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة من بين الشركات المدرجة والمستثمرين في بورصة البحرين.

في يناير 2020، وقع بنك البحرين الوطني مذكرة تفاهم مع مجموعة خدمات استشارية لوضع خطة عمل شاملة للمبادرات المتعلقة بالاستدامة. في يونيو 2020، أطلقت بورصة البحرين BHB البيئة التطوعية والاجتماعية والحوكمة للإبلاغ عن المبادئ التوجيهية التي تدعم أسواق رأس المال المستدامة من خلال تحسين إفشاء، توفر الإرشادات لأصحاب المصلحة خارطة طريق لدمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الاعتبارات في القرارات التجارية للشركات وعمليات إعداد التقارير والاستراتيجيات. هذا سيساعد في تلبية طلب المستثمرين المؤسسيين لمعلومات لاتخاذ قرارات مُشكّلة بشكل أفضل فيما يتعلق بتحديد الفرص والتحوط من المخاطر، إن بناءً على توصيات البورصة المستدامة ومبادرة بورصة البحرين والاتحاد العالمي للبورصات 2020، وبكونها مثلاً يحتذى به، قامت بورصة البحرين أيضاً بدمج معلومات في أدائها وأثرها في تقريرها السنوي لعام 2019 الذي يغطي قضايا مثل تنمية قدرات بورصة البحرين، الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين في السوق، و أمور أخرى. (United Nations , Environment Programme, 2021, p. 44)

المطلب الثالث: تجربة مصر

هدفت تجربة مصر الى تحديد مفهوم وخصائص ومزايا الانتقال الى الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالجهاز المصرفي المصري واهميه دعم الجهاز المصرفي للاقتصاد الأخضر من خلال توفير التمويل اللازم بما يقوم به من دور فعال كوسيط مالي رئيس بين المدخرين والمستثمرين.

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

أولاً: مساهمة البنك المركزي المصري في ممارسات الخضراء:

في أوائل عام 2020، أصدر البنك المركزي تعليمات للبنوك بإنشاء إدارات للشمول المالي ولتقديم استراتيجيات الشمول المالي التي تتراوح مدتها من ثلاث إلى خمس سنوات إلى: (United Nations Environment Programme, 2021, p. 29)

- زيادة الانتشار في المحافظات والمناطق النائية،
- تعزيز الخدمات والمنتجات المالية الجديدة التي تلبي احتياجات من لا يتعاملون مع البنوك،
- خاصة النساء والشباب،
- تعزيز محو الأمية المالية،
- تطوير خطط التوسع الرقمي للأدوات مثل البطاقات مسبقة الدفع والمحافظ الإلكترونية،
- تنسيق مبادرات الإدماج بين أصحاب المصلحة.
- ممارسات التمويل الحكومية المستدامة: لتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، أصدرت وزارة المالية مؤخراً أول سندات سيادية خضراء في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. السندات تقدم لمصر.
- وسيلة تمويل مبتكرة لمشاريعها الصديقة للبيئة والخضراء مثل النقل العابر النظيف، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والحد من التلوث والسيطرة عليه، وإدارة المياه القادرة ومياه الصرف الصحي والتكيف مع تغير المناخ. حجم بلغ الإصدار الأول من السندات الخضراء في مصر 750 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات.
- كما أشارت الوزارة إلى وجود خطط لإصدار صكوك إسلامية إلى تغطية احتياجاتها التمويلية.

ومن أهم مبادرات البنوك المصرية ما يلي: (عبد المنعم محمد ابراهيم الرفاعي، 2019، صفحة 456)

1- بنك البركة مصر: يولى بنك البركة مصر اهتماما كبيرا للمشروعات الخضراء من خلال :

- اعتماد البنك خطة الاستخدام الطاقة الشمسية في كل المعاملات بشكل كامل خلال السنوات المقبلة.
- يسعى البنك لزيادة حصته التمويلية في المشروعات الخضراء والداعمة للحفاظ على المناخ على الرغم من أنها أقل ربحية مقارنة بالقروض الموجهة للمشروعات التقليدية، مما يعكس الدور الاجتماعي الذي تقوم به البنك، ويحافظ على البيئة بشكل كبير .
- يقدم البنك مزايا إضافية للمشروعات صديقة البيئة، أبرزها تقديم دراسات جدوى متكاملة للمشروع، وتقديم الدعم والتدريب الفني، بالإضافة إلى وضع خطط تسويقية متميزة، تمام أو كل التراخيص اللازمة للمشروع.
- يستهدف بنك البركة الوصول بمحفظة قروض المشروعات صديقة البيئة بنهاية 2019 إلى 500 مليون جنيه.
- يعد أول بنك إسلامي يتعاون مع البنك الدولي في عدة مجالات مختلفة، ويسعى لحصول البنك على جزء من قيمة التمويل المقدم من البنك الدولي لدعم المناخ.

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

2- بنك مصر: يتمتع بنك مصر برؤية مستقبلية الاحتياجات مصر من الطاقة ويضع دائما ضمن أولوياته تنفيذ السياسات العامة للدولة في مجال التمويل والتسهيلات الائتمانية ومنها :

- وقع بنك مصر وأونيرا أنظمة الطاقة اتفاق تعاون لتمويل مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة القاهرة 23 نوفمبر 2014 لتمويل شراء أنظمة الطاقة الشمسية، ومن هنا أخذ المبادرة وقام بالتعاون مع أونيرا أنظمة الطاقة ليصبح أول بنك في مصر يقدم للعملاء خدمات تمويل برامج الطاقة الجديدة والمتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية باعتبار أنها من إيجابيا على تشجيع ومساندة كافة شرائح أكثر الصناعات المرتبطة بالجماهير بما ينعكس المجتمع في كافة متطلباتها،

■ رصد بنك مصر مبالغ تمويلية مختلفة لتمويل مشروعات الطاقة الشمسية طبقا لخطة الدولة في توليد من 12 ألف الى 15 ألف ميغا وات خلال العامين القادمين.

■ يبلغ حجم الاستثمارات المتوقعة لسوق الطاقة الشمسية في مصر أكثر من 30 مليار جنيه طبقا للخطة المطروحة من قبل وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، وهو ما يتطلب إسهامات كبيرة من القطاع المصرفي في مصر.

يتفاوض مع البنك الدولي للحصول على جزء من قيمة القرض المقدم بقيمة 200 مليار دولار خلال الـ 5 سنوات المقبلة.

ثانيا: الائتمان الاخضر وعلاقته بالودائع والائتمان في الجهاز المصرفي المصري

يتضح ان حجم الائتمان الاخضر يتمثل في قطاعين اساسيين وهما القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ويظهر منهما ان التركيز في القطاع الصناعي عنه من القطاع الزراعي مما يشير الى ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي وما يتبعه من صناعات وخصوصا الزراعة العضوية والتي تعد من اهم عناصر التصدير الى اسواق امريكا ودول اوربا ويظهر ايضا من الجدول ان حجم الائتمان الاخضر لا يزال في بدايته ولا بد من ابتكار انواع جديدة من منتجات الصيرفة الخضراء تؤدي الى زيادة حجم الائتمان الاخضر في شتى قطاعات المجتمع كما يشير الجدول وجود حجم كبير من الودائع غير مستغل وانخفاض نسبة التوظيف مما يدعو الى الاهتمام بالصيرفة الخضراء لتوظيف الفائض من اموال الودائع في مجالات خضراء تؤدي الى زيادة نسبة توظيف الودائع وزيادة فرص التوظيف وتفتح المجال الى المزيد من الرفاهية وتخفيض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وتزويد من معدلات لنمو الاقتصادي في العديد من المجالات مع المحافظة على الموارد الطبيعية وتخفيف حجم التلوث من الانبعاثات الضارة وحفظ حق الاجيال القادمة من حقوقهم من الموارد المتاحة. (عبد المنعم محمد ابراهيم الرفاعي، 2019، صفحة 460)

حيث توضح الائتمان الاخضر وعلاقته بالودائع والائتمان في الجهاز المصرفي المصري:

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

جدول رقم(02): الودائع والائتمان الأخضر والائتمان في القطاع الزراعي والصناعي في مصر خلال الفترة من 2003 - 2018

السنة	الودائع	الائتمان	الائتمان الأخضر	قيمة القطاع الزراعي	نسبة القطاع الزراعي الى الائتمان	قيمة القطاع الصناعي	نسبة القطاع الصناعي الى الائتمان
2003	66.834	47.15	16.99	0.3301	07	16.658	0.3533
2004	74.443	47.76	20.44	0.3821	08	20.059	0.42
2005	89.687	53.19	25.21	0.4787	09	24.733	0.465
2006	98.177	55.93	25.86	1.0067	1.8	24.85	0.4443
2007	114.09	62.09	24.59	0.9934	1.6	23.594	0.38
2008	140.16	75.3	20.19	1.2801	1.7	27.033	0.359
2009	144.69	73	27.81	1.022	1.4	26.791	0.367
2010	149.52	74.48	28.9	1.4151	1.9	27.483	0.369
2011	157.96	74.72	28.39	0.8966	1.2	27.497	0.368
2012	146.03	69.24	26.52	0.7616	1.1	25.757	0.372
2013	166.24	76.92	30.69	0.8461	1.1	29.845	0.388
2014	189.83	78.07	30.92	0.9368	1.2	29.979	0.384
2015	163.89	68.93	27.36	0.7582	1.1	26.607	0.386
2016	102.1	66.51	22.81	5.3208	8	17.559	0.264
2017	151.68	72.88	30.68	0.7288	1	29.954	0.411
2018	198.66	91.1	36.99	1.0932	1.2	35.893	0.394

المصدر: (عبد المنعم محمد ابراهيم الرفاعي، 2019، صفحة 459)

اذن نستنتج من التجارب الأربعة ان الخدمات المصرفية الخضراء تلعب دوراً مهماً في تحسين الخدمات البنكية المستدامة في التغلب علي المعوقات المؤسسية وتحديات السوق في طريقة تخصيص الاستثمار في المشاريع الخضراء. تتضمن الأعمال المصرفية الخضراء مع البنوك الاستراتيجية وخطة التشغيل. اذ ان الجزائر مزال لم تستطع الخوض في الصيرفة الخضراء الا ضمنيا من خلال الودائع وبعض المشاريع البسيطة الا ان قطر والبحرين ومصر فهي تخوض استثمارية الخدمات الخضراء ودخول الأسواق في هذا المجال وبالتالي، فإن الأعمال المصرفية الخضراء تنطوي على نهج ذي شقين: (Mohammad و Monir ، 2018، صفحة 98)

أولاً، تركز الأعمال المصرفية الخضراء على التحول الأخضر للعمليات الداخلية من جميع البنوك. هذا يعني أنه يجب على جميع البنوك اعتماد طرق مناسبة للاستخدام الطاقة المتجددة والأنظمة والتدابير الأخرى لتقليل البصمة الكربونية من الأنشطة المصرفية.

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

ثانياً، يجب على جميع البنوك أن تأخذ الأمور البيئية تمويل مسؤول الموازنة بين المخاطر البيئية للمشروع، من قبل اتخاذ قرارات التمويل؛ وعلى وجه الخصوص، دعم وتعزيز نمو المبادرات والمشاريع "الخضراء" القادمة. إنها ذكية واستباقية طريقة تفكير مع رؤية للاستدامة المستقبلية. على الرغم من أن الأعمال المصرفية أبداً تعتبر صناعة ملوثة. النطاق الحالي للعمليات المصرفية لديها إلى حد كبير من البصمة الكربونية للبنوك بسبب استخدامها المكثف.

المبحث الثالث: المؤسسات الدولية الداعمة للصيرفة الخضراء العربية واهم تحديثاتها

ان الدور المهم الذي يلعبه التمويل العام في دعم الاقتصاد الأخضر ظهر من خلال العوامل الخضراء في حزم التحفيز المالي الهائلة التي أطلقتها مجموعة العشرين في استجابة منها للضرورة الاقتصادية والمالية التي اندلعت في عام 2008. وفي مؤتمر المناخ الذي عقد في كانكور في ديسمبر 2010، تم البدء في عملية تصميم صندوق المناخ الأخضر، وهذه اول خطوة تلقى الكثير من الترحيب في اطار عملية وضع الية دولية لتمويل الانتقال الى الاقتصاد الأخضر منخفض الكربون. ومن الواضح ان مجالات الاستثمار والخدمات المصرفية والتأمين هي الأنشطة الأساسية للنظام المالي. (نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مرجع لواقعي السياسات، 2011، صفحة 43)

المطلب الأول: المؤسسات الدولية الداعمة للصيرفة الخضراء العربية:

أولاً: البنك الدولي: التزم البنك الدولي خلال سنة 2019 بإضافة 16 مشروعاً جديداً لجملة المشاريع الممولة بواسطة الصكوك الخضراء ليصبح عددها 106 مشروعاً، وبإجمالي التزامات قدرت بـ 17.2 مليار دولار أمريكي من بينها 11.9 ستوجه لدعم مشاريع في 31 بلداً. ويظهر الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المسؤولة بيئياً الممولة من قبل البنك الدولي بواسطة الصكوك الخضراء حيث يظهر الجدول قيم التزامات البنك الدولي اتجاه تمويل المشاريع المسؤولة بيئياً حيث بلغت ما قيمته 6.2 مليار دولار لتمويل مشاريع تمويل الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة منها 6.1 مليون دولار تم توزيع 4.4 مليار دولار أمريكي منها، يليه قطاع النقل المستدام بإجمالي التزامات بلغت 5.1 مليار دولار أمريكي تم توزيع 1.3 مليار دولار أمريكي، ليبلغ مجموع ما تم توزيعه قيمة 10.5 مليون دولار أمريكي من أصل الت ازمات بلغت 17.2 مليار دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة إلى أن دول شرق آسيا ودول آسيا المطلة على المحيط الهادئ شكلت المنطقة الأكبر حصة لمشاريع الصكوك الخضراء الممولة من قبل البنك الدولي حيث مثلت حوالي 34 % من التزامات الصكوك الخضراء وتتضمن دول: الصين، اندونيسيا، الفلبين، فيتنام، ان توزيع تمويل المشاريع المسؤولة بيئياً من خلال الصكوك الخضراء من قبل مؤسسة التمويل الدولية خلال النصف الاول من سنة 2019 حيث تم دعم تمويل مشاريع البيئية بمجموع التزامات بلغت 885 مليون دولار أمريكي، وقد تم توجيه 556 مليون دولار

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة التمويل الدولية التزمت حتى منتصف 2019 بدعم 200 مشروعاً بيئياً، وقد قدر مجموع التزاماتها تجاه تمويل هاته المشاريع ما قيمته 7.7 مليار دولار تم توزيع منها ما قيمته 4.6 مليار دولار، ويظهر الجدول الموالي تطور تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئياً الممولة من قبل مؤسسة التمويل الدولية بواسطة الصكوك الخضراء للفترة 2014-منتصف 2019:تطور التزامات مؤسسة التمويل الدولية اتجاه تمويل المشاريع المسؤولة بيئياً، حيث بلغ مجموع ما تم تمويله من مشاريع الطاقات المتجددة ما قيمته 4400 مليون دولار، كما تم تمويل مشاريع دعم كفاءة الطاقة بقيمة 2517 مليون دولار، بالإضافة لمبلغ 748 مليون دولار وجه لدعم مشاريع بيئة أخرى. (عزاوي، 2020، صفحة 11)

ثانياً: مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ واتفاقية مراكش المناخ COP22: خلال الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2016، عقدت بمدينة مراكش الدورة الـ 22 لمؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ COP22. وعلى هامش المؤتمر أطلقت أسواق المال الافريقية مبادرة «تعزيز أسواق رأس المال الخضراء في أفريقيا» التي تمثل دعوة لجميع الجهات المنظمة للأسواق المال الافريقية والبورصات للعمل بشكل جماعي لصالح التنمية المستدامة، وأن يكون لها تأثير فعلي على تعزيز أسواق رأس المال الخضراء في أفريقيا، سواء داخل

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

الاسواق المحلية منها أو على الصعيد القاري، لتعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة ودفع رؤوس الاموال إلى الاقتصاد الاخضر. وتتمثل هذه المبادرة في مصادقة هيئات الرقابة المالية وأسواق المال على معاهدة بناء شراكة قارية تهدف إلى تعزيز أسواق رأس المال الخضراء في أفريقيا من خلال مجموعة من الالتزامات الطوعية ويتم نشرها وتنفيذها على مدى فترات زمنية متباعدة داخل الاسواق المحلية منها وعلى المستوى القاري. وقد تم تحديد ثلاثة مجالات ذات أولوية للتعاون في إطار هذه الشراكة تتمثل في وضع نظام إيكولوجي فعال لدعم إنشاء أسواق رأس المال خضراء في أفريقيا، ودعم وتطوير الادوات المالية والاستثمارية الخضراء والصديقة للبيئة في أفريقيا، إضافة إلى تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات المتعلقة بالاستثمارات الخضراء في أفريقيا. (طريف، 2016، صفحة 05)

ثالثا: البنك الإسلامي للتنمية:

البنك الاسلامي للتنمية مؤسسة مالية رائدة في المجال التنموي، بدأ العمل بعضوية 22 دولة ليضم اليوم 57 دولة عضو، بدأ برأس مال يقدر بـ 0.7 مليار دينار إسلامي ليصبح رأسماله يقدر بـ 50.9 مليار دينار اسلامي، منح اجمالي اعتمادات يقدر بـ 57.72 مليار دولار أمريكي منذ تأسيسه في مختلف المجالات. كل هذا يدل على علو كعب البنك، وتألقه في مجال عمله. فالبنك الاسلامي للتنمية مواكب للتغيرات المناخية حيث لاحظنا أن البنك الاسلامي للتنمية لم يدخر جهدا في تمويل القطاعات المكونة للاقتصاد الاخضر المتمثلة في الزراعة؛ الطاقة؛ النقل؛ المياه والصرف الصحي، من خلال استخدامه لصيغ التمويل وإصدار الصكوك الخضراء الذي يقدم إضافة كبيرة لموارد البنك في الحصول على التبعة اللازمة لتمويل الاقتصاد الاخضر الامر الذي ينعكس بالإيجاب على الدول الاعضاء ويسهل الطريق أمامهم لتحقيق التنمية المستدامة. (بومعزة رامي، 2019، صفحة 85)

رابعا: البنك العربي الإفريقي الدولي: قام البنك بدعم العديد من المشروعات التي تخدم البيئة منها :

- للبنك دور أساسي في تدريب دفعات على كيفية إنشاء مشروعات تحقق التنمية المستدامة.

- ساهم البنك في تمويل مشروعات متخصصة في مجال توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية بمصر والشرق الاوسط بمنطقة بنبان في مدينة أسوان، والذي يعتبر من أكبر مجمعات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في العالم بقدرة مستهدفة تصل إلى 8.1 جيجاوات، والذي سيساعد في زيادة حصة إنتاج وتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بمصر .

- البنك هو المرتب الرئيسي للتمويل الممنوح لمجموعة شركات سكاتك سولار لإنشاء 6 محطات لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية بمنطقة بنبان في مدينة أسوان بقدرة 400 ميجاوات، وستقوم الست محطات بإنتاج وبيع القوى الكهربائية من الطاقة المتجددة عاما . للحكومة المصرية من خلال عقود شراء تمتد لمدة 25 عاما من أضخم مشروعات الطاقة المتجددة كونها ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة والمشروعات المتعلقة بمجال توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية. (عبد المنعم محمد ابراهيم الرفاعي ا.، 2019، صفحة 457)

سادسا-مؤسسة التمويل الدولية (IFC Corporation Finance International)

عضو مجموعة البنك الدولي (أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة حصرية على دعم وتنمية البلدان النامية، مقرها واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

سابعاً- المنظمة الأوروبية للتنمية المستدامة (EOD) تضم 35 دولة ممثلة من قبل الهيئات الرقابية للقطاع المالي واتحادات البنوك والجهات المعنية بالتنمية وقد تم إنشائها طبقاً للمستدامة والمجال البيئي، مقرها مدينة كارل سروه – ألمانيا، لقوانين الاتحاد الأوروبي للعمل على تطبيق استراتيجية الاتحاد للتنمية المستدامة، كما يندرج تحت اختصاصها تطوير السياسات، إعداد المبادرات، تصميم برامج التدريب وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء من الاتحاد الأوروبي وباقي الدول الأعضاء.

ثامناً- شبكة الاستدامة المصرفية (SBN) هي شبكة منبثقة من مؤسسة التمويل الدولية IFC وتضم 38 دولة ممثلة من قبل الهيئات الرقابية للقطاع المالي بها واتحادات البنوك بالأسواق الناشئة التي تلتزم بتطوير التمويل المستدام بما يتماشى مع الممارسات الدولية، وتعد أهم جهة دولية معنية بإعداد السياسات الخاصة بالتمويل المستدام. "البنك المركزي عضو منذ عام 2019"، مقرها واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية.

تاسعاً- Network of Greening Financial systems (NGFS) تضم الشبكة 42 دولة ممثلة من قبل الهيئات الرقابية للقطاع المالي بها واتحادات البنوك ويتم من خلالها تبادل الخبرات ومناقشة أفضل الممارسات الدولية المطبقة في مجال حماية البيئة ومواجهة تغير المناخ ويقوم البنك المركزي الفرنسي بباريس بالأعمال التنسيقية للشبكة.

عاشراً- التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) هي المنظمة العالمية الرائدة في مجال دعم الشمول المالي، ومقرها مدينة كولالمبور – ماليزيا، وتضم صانعي سياسات الشمول المالي من أكثر من 95 دولة بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية في مجال تعزيز الشمول المالي (البنك المركزي عضو منذ عام 2013) ويرأس السيد الاستاذ محافظ البنك المركزي المصري مجلس إدارة التحالف بدورته الحالية، كما أنشأ التحالف في عام 2019 مجموعة العمل المتخصصة في التمويل الأخضر الشامل والمستدام.

حادي عشر- Center for Financial Inclusion (CFI) المالي الشمول مركز. و تأسس المركز التابع لمنظمة أكسيون " Accion " مركز أبحاث مستقل يركز على التمويل الشامل لتعزيز الانظمة المالية الشاملة لذوي الدخل المنخفض في جميع أنحاء العالم. (نجم، 2018، صفحة 06)

المطلب الثاني: التحديات المرتبطة بتطبيق تمويل الصيرفة الخضراء والمخاطر التي تواجهها:

شرعت البنوك المركزية مؤخراً في التركيز على عناصر التمويل المستدام كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك نظراً لـ أن المخاطر البيئية والاجتماعية تضر بأداء المؤسسات المالية، ويتركز دور البنوك المركزية في تحفيز البنوك على تمويل مشروعات ذات جدوى اقتصادية أو اجتماعية أو ذات أثر إيجابي على البيئة مثل تلك التي تهدف الى التحول الى الطاقة الجديدة والمتجددة،

أولاً: الخطوات المتبعة لأجل الصيرفة الخضراء: ومن أهم الخطوات التي تتخذها البنوك المركزية في هذا الشأن ما يلي:

- حث البنوك علي دمج عناصر التمويل المستدام في أنشطة البنك الائتمانية والاستثمارية وتعزيز هذا المفهوم ليشمل كل أنشطة البنك.

- توجيه البنوك نحو تمويل مشاريع تراعي أهداف التنمية المستدامة مثل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والبحث عن قطاعات جديدة لتحقيق النمو والربحية مع زيادة معدلات إتاحة التمويل للمشاريع كثر احتياجاً عائد مخفضة. الموجهة للفئات.

الفصل التطبيقي:

تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

- توجيه البنوك نحو الاستثمار في أو تمويل مشاريع ذات معدل منخفض من انبعاثات الكربون، ومشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة والمشاريع ذات العمالة الكثيفة، مع قيام البنوك بتطوير أسواق جديدة تراعي عناصر التمويل المستدام.

- إصدار مبادرات ذات عائد منخفض لتمويل المشاريع التي تراعي عناصر التمويل المستدام وخاصة العنصر البيئي والاجتماعي.

- حث وتحفيز البنوك على إصدار السندات الخضراء Bonds Green، في ظل نمو سوق السندات الخضراء العالمية، مع إمكانية توسيع نطاق التمويل العالمي للمشاريع ذات المنافع البيئية والمناخية بشكل كبير.

- تطبيق برامج تدريبية للعاملين بالقطاع المصرفي لخلق المعرفة وبناء القدرات اللازمة في مجال التمويل المستدام ومجال التنمية المستدامة بشكل عام.

ان وجهات نظر لسياسة الظاهرة الجديدة نسبياً لـ البنوك الاستثمارية الخضراء ذات الرسملة العامة وتفحص سبب ذلك وكيف يتم إنشاؤها وكيف يتم حشد الاستثمار الخاص. وهو يعتمد توسيع نطاق الاستثمار الخاص في مجال منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ بنية تحتية، حتى يتزايد الاستثمار في الطاقة المتجددة والطاقة النظيفة، بالسرعة الكافية لوضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق صفر صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم من خلال حشد الاستثمار من القطاع الخاص ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن للحكومات إيجاد طرق للاستفادة الفعالة من المتاح من التمويل العام لتعبئة مجموعات أكبر بكثير من رأس المال الخاص. للاستفادة من تأثير الموارد العامة المحدودة نسبياً، تم إنشاء 13 حكومة وطنية ودون وطنية بنوك الاستثمار الخضراء العامة (GIBs) والكيانات المشابهة لبنك الخليج الدولي (في ديسمبر 2015). (oecd، 2015، صفحة 1)

ثانياً: المخاطر الناتجة عن عدم مراعاة عناصر التمويل المستدام في المصارف:

- **المخاطر المادية: risk Physical** المخاطر الناتجة عن المخاطر البيئية وتغير المناخ -الذي يهدد العديد من الصناعات ويمكنه تعطيل سلاسل التوريد العالمية، مثل الجفاف والفيضانات والاعاصير وارتفاع مستويات الكربون-، والذي قد يؤثر على الاستقرار المالي من خلال تأثيره على قطاعات أخرى مثل الزراعة والطاقة والسياحة وغيرها، وقد يؤثر ذلك تأثير طويل الاجل مع زيادة أسعار السلع الغذائية، مما ينطوي على معدلات التضخم بسبب مثالاً انخفاض الانتاج الزراعي و من ث أيضاً على مخاطر الاستدامة الاقتصاد الكلي واستقراره، وبالتالي فهو يقتضي تدخل السلطات الرقابية.

- **مخاطر السمعة risk Reputation** المخاطر الناتجة عن تركيز البنوك على تحقيق الارباح فقط، دون الاكتراث للمخاطر البيئية أو الاجتماعية المرتبطة بنشاط البنك أو تمويل عملاء أو مشاريع ال تستوفي عناصر الاستدامة، ولها اثار سلبية بيئية أو اجتماعية.

- **مخاطر الائتمان risk Credit** المخاطر الناتجة عن احتمالية اخفاق العملاء في سداد التسهيلات الائتمانية نتيجة أحد الاسباب التالية: عدم الاكتراث لعناصر التمويل المستدام وتعرضهم للمخاطر المتعلقة به. تكبدتهم الغرامات او التعويضات للجهات المتضررة التي عانت من الاثار السلبية الاجتماعية أو البيئية، وقد يؤثر ذلك تبعاً صول الخاصة بهم.

الفصل التطبيقي: تحديات المصارف الخضراء بالجزائر مع الإشارة لبعض الدول

- **المخاطر البيئية risk Environnemental** المخاطر الناتجة عن العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية وتؤثر بشكل سلبي في البيئة، مثل استخدام الطاقة واستهلاك الورق واستهلاك الوقود والتخلص من النفايات، وعلى الرغم من أن التأثير المباشر للطاقة والمخلفات والورق الذي تستخدمه المؤسسات المالية في البيئة أقل نسبيًا بالمقارنة بالعديد من القطاعات الأخرى، إلا أنه لا يمكن تجاهل تأثيرها في البيئة ككل.

- **المخاطر الاجتماعية risk Social** المخاطر الناتجة عن عدم الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية، لذا يجب العمل على تعزيز ثقافة احترام وحماية حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق العاملين بالمشاريع المزمع تمويلها، بالإضافة إلى كفالة العدل والانصاف، وتوفير الفرص المتساوية بين الأفراد، والاسهام في نموهم وتطورهم، وكذلك ضمان الحفاظ على بيئة عمل صحية وآمنة.

- **المخاطر القانونية أو المخاطر المباشرة risk Direct or Legal** تنطوي على الالتزامات القانونية التي قد تتكبدتها البنوك و/ أو الشركات على سبيل المثال إل الحصر دفع الغرامات والتعويضات للجهات المتضررة التي عانت من الآثار السلبية الاجتماعية أو البيئية. (نجم، 2018، صفحة 06)

ثالثًا: أهم المعايير البنكية الدولية في شأن التمويل المستدام:

وهي ستة مبادئ صادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وتهدف المبادئ إلى وضع إطار لخلق نظام مصرفي مستدام، وقد تم إطلاقها من قبل 130 بنك تجاري من 49 دولة، وتجدر الإشارة إلى توقيع كل من بنك مصر و بنك الاسكندرية والبنك التجاري الدولي والبنك العربي الافريقي لتلك المبادئ الستة بجمهورية مصر العربية تلك المبادئ، وفيما:

الموائمة: موائمة استراتيجيات أعمال البنوك لتتوافق مع تلبية احتياجات وأهداف المجتمع وبما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس لتغير المناخ، وجميع الاتفاقيات الوطنية والإقليمية ذات الصلة.

التأثير وتحديد الاهداف : زيادة أثر البنوك الايجابي على البيئة والمجتمع وتقليل أي أثر سلبي ينتج عن أعمالها، ووضع الاهداف اللازمة مع ابتكار منتجات وخدمات تهدف الي تحقيق هذا المبدأ.

التعامل مع العملاء: التعامل مع العملاء بمسؤولية لتشجيع أنشطة الاستدامة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية التي تحقق الرخاء للأجيال الحالية والمستقبلية بشكل عام.

الاطراف المعنية: التشاور وإشراك كافة الاطراف المعنية وعمل شراكات لتحقيق أهداف المجتمع.

الحوكمة: التزام البنوك بهذه المبادئ من خلال تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة.

الشفافية والمسائلة: تقوم البنوك بمراجعة أنشطتها بشكل دوري والتأكد من التزامها بهذه المبادئ والتحلي بالشفافية فيما يتعلق بتأثيرات البنوك الايجابية والسلبية ومدي مساهمة البنوك في تحقيق أهداف المجتمع.

الإضافة للمبادئ السابق ذكرها، تجدر الإشارة إلى الجهات ذات الصلة والمبادرات والمعايير الدولية التالية:

- **The Task Force on Climate-related Financial Disclosures (TCFD)** : فريق عمل تم أنشائه من قبل مجلس الاستقرار المالي في 2015 يتكون من 31 عضو يقوم بإصدار توصيات خاصة بكيفية الإفصاح المالي المتعلق بتغير المناخ.

▪ Green Bond Principales (GBP) يتم إصدارها من قبل الرابطة الدولية لسوق رأس المال Market Capital International Association وهي مبادئ وارشادات بشأن اصدار السندات الخضراء.

▪ Global Reporting Initiative (GRI) هي مؤسسة مستقلة غير هادفة للربح وأول من قام بوضع معايير دولية للإفصاح عن الاستدامة. ما سبق وبهدف مواكبة أفضل الممارسات الدولية في إرساء قواعد "التمويل المستدام" بالقطاع المصرفي وبنا ودعما للتنمية المستدامة، لجهود بعض الدول في تحقيق التمويل المستدام كخطوة هامة للبدء في وضع الإطار العام لتطبيق التمويل المستدام. (الصيرفة الخضراء 2016، الصفحات 06 - 10)

وكما جاء وفقا لمجموعة العشرين ان توريد التمويل الأخضر من قبل البنوك تمشيا مع دراسة التمويل الأخضر، باعتبار البنوك والسندات والمستثمرين المؤسسيين في هذا، من خلال تطبيق المنهجية فعالة بناءً على هدف اتفاق باريس للحد من الزيادة العالمية متوسط درجات الحرارة إلى أقل من 2 درجة مئوية فوق درجات حرارة ما قبل الصناعة. يعطي الأولوية لهذا القطاع لأنه لم يتم إنجاز سوى القليل نسبياً من العمل قياس التدفقات المصرفية الخضراء حتى الآن. (International Finance Corporation، 2017، صفحة 13)

على مدى العقد السابق، كان هناك اهتمام أكبر في حماية البيئة ونمو التنمية المستدامة بسبب الحرمان البيئي العالمي المتزايد الذي يواجه الأجيال الحالية والقادمة، في الواقع ، تم الاعتراف بالبيئة باعتبارها القضية التجارية الرئيسية في التسعينيات منذ ذلك الحين، لقد أدى إلى ظهور مفهوم "Go Green" الذي أصبح كلمة طنانة عالمية في الوقت الحاضر بين العلماء والماليين و القطاع المصرفي ومعظم الناس ، بسبب التغيرات المناخية المقلقة والاحترار العالمي، وما يمكن ملاحظة ذلك العديد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي بدأت في معالجة القضايا البيئية. (Raja ، Mohamed ، Iskandar ، 2020، صفحة 21)

يتضح جلياً أن المصارف الخضراء تتبنى تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية بصورة تراعي العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية ومن هنا تنبع أهمية الصيرفة الخضراء؛ كونها تجمع بين العمل المصرفي والبيئة والنمو الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية. لقد أكدت التحديات البنوك الخضراء في دول العربية والتي باتت حدثاً يشغل العالم بأجمع عن الحاجة الملحة والضرورية لتوجيه الموارد المالية والاستثمارات نحو ما ينفع الإنسان في المحافظة على حياته وصحته وتعليمه وعمله وهو المنهج المسؤول للاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء ولذلك تعالت الأصوات على أهمية قيام البنوك المركزية بتشجيع التمويل المستدام أي التمويل الموجه لمجالات صديقة البيئة.

وفي ضوء هذه التوجهات العالمية فإننا بنوك دول العربية تسعى مع البنوك الدولية لإصدار مبادئ توجيهية بشأن التمويل المستدام والمشروعات الخضراء، ووضع خارطة طريق للبنوك لتبني استراتيجيات تتضمن الممارسات المستدامة في أنشطتها بحيث تكون قادرة على تقديم منتجات مصرفية خضراء وهو ما سوف يساعد في إمكانية التحول نحو الاقتصاد الأخضر. إلا أن الجزائر مازالت تفتقر لهذه الخدمات وعدم إمكانية بنوكها للاستثمار في هذه المنتجات الخضراء.

الخاتمة العامة

وختاما ومن خلال معالجتنا لهذا الموضوع نجد أن الصيرفة الخضراء هي تحفيز لتنمية القطاعات انتاجية الخضراء بحيث تشجع على تبني الممارسات الصديقة بالبيئة من خلال تمويل الاستثمارات التي توفر منافعا بيئية ، وتشمل الصيرفة الخضراء جهودا ترمي إلى استيعاب العوامل الخارجية البيئية وضبط تصورات المخاطر من أجل تعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة وتقليل الاستثمارات الضارة بيئيا ، تغطي الصيرفة الخضراء مجموعة واسعة من المؤسسات المالية وفئات الاصول وتشمل التمويل العام والخاص وتشمل كذلك الادارة الالكترونية للمخاطر البيئية عبر النظام المالي .

ولقد مكنتنا هذه الدراسة في الاخير من الوقوف على مجموعة من النتائج كالتالي:
النتائج العامة:

سعت هذه الدراسة الى اظهار دور الصيرفة الخضراء في تحسين الخدمات البنكية وقد توصلنا من خلال ذلك الى:

- الصيرفة الخضراء من الموضوعات المعاصرة والمهمة التي تلقت قبولا على المستوى المحلي والإقليمي لما يحله من أهداف ومبادئ ومبادلات وتنوع في خدمات البنوك.
- توفر الصيرفة الخضراء العديد من فرص العمل الخضراء.
- تبادر الصيرفة الخضراء في حماية الموارد الطبيعية عكس الاقتصاد التقليدي الذي يهتم بحكم النشاط الاقتصادي دون مراعات الجانب البيئي.
- تعد الصيرفة الخضراء من الادوات الاساسية للانتقال نحو التنمية المستدامة.

النتائج التطبيقية:

- هناك العديد من العوائق التي عرقلت البنوك الجزائرية في التوجه للصيرفة الخضراء.
- نقص المشاريع الاستثمارية الصديقة للبيئة في الجزائر.
- تعزيز التعاون الدولي من اجل دعم اسواق الصيرفة الخضراء.
- الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر من اجل التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.
- تنامي منتجات الصيرفة الخضراء في بعض الدول العربية وتطورها تدريجيا.

التوصيات:

- تشجيع المصارف على أهمية دعم مشروعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الصديقة بالبيئة وحثها على مواصلة الجهود المستمرة في مجال الشمول المالي لدى القطاعات المصرفية.
- إعطاء أهمية أكبر لمبدأ الاولوية في تمويل المشاريع الصديقة بالبيئة، ومنحها امتيازات مختلفة قصد استقطاب المستثمرين.
- تنظيم ندوات وورشات تدريب لصالح موظفي ومسؤولي الوكالات البنكية قصد الالمام أكثر بمبادئ الصيرفة الخضراء داخل البنك وخارجه ومن ثم القدرة على نشر الفكر والوعي البيئي.
- العمل على تأكيد أهمية تبني المصارف هدف التحول نحو الصيرفة الخضراء ضمن أهدافها الاستراتيجية وإنشاء إدارة مستقلة للتنمية المستدامة بكل بنك.
- وضع استراتيجية شاملة للانتقال إلى نموذج الصيرفة الخضراء تشترك فيها جميع القطاعات والبرامج.

المراجع

المراجع

المراجع العربية:
الكتب:

1. احمد فؤاد محمد خليل، عبير فرحات علي عبد المنعم محمد ابراهيم الرفاعي. (2019). دور البنوك في دعم الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء في مصر. مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية، صفحة 457.
2. أحمد نزار النوري تامر البكري. (2009). التسويق الأخضر (الطبعة العربية). عمان، الاردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
3. الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان. 2003
4. الأشوح، زينب صالح، الاطراد والبيئة ومداولة البطالة، دار غريب، القاهرة، 2003
5. زيد سليم رمضان. ادارة العمليات المصرفية. دار الصفاء للنشر. عمان . 1997. صفحة 17

مقالات:

1. www.EBI.GOV.EG. ، البنك المركزي المصري. (2012). تاريخ الاسترداد 21 فيفري، 2022
2. الامم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا. (بلا تاريخ). الاقتصاد الأخضر في الجزائر. الاستراتيجية.
3. ألان ميلين. (يناير، 2015). المباني الخضراء (المستدامة) وكفاءة استخدام المياه. مجلة بيئة المدن الالكترونية، صفحة 26.
4. الامم المتحدة والجنة الاقتصادية لإفريقيا. (بلا تاريخ). الاقتصاد الأخضر في الجزائر. مجلة الاستراتيجية والتنمية، صفحة 27.
5. بسام أحمد عبد الله والجميل البرماني . (2018). مقومات الاقتصاد الأخضر في محافظة نينوى. تنمية الرافدين، 37، الصفحات 83 - 84.
6. البنك المركزي القطري. (2016). الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي 2017 -2020، قطر: البنك المركزي.
7. البنك المركزي المصري. (2012). الصيرفة الخضراء. الصفحات 3 - 4.
8. بوروبة كاتيا، صافي أحمد، تفاللي بن يونس. (فيفري، 2020). أهمية التوجه نح والتمويل الأخضر في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المستدامة. مجلة الاستراتيجية والتنمية، صفحة 28.

9. بوعاتي جهينة بومعزة رامي. (2019). دور البنوك الاسلامية في تمويل الاقتصاد الاخضر دراسة حالة البنك الاسلامي للتنمية للفترة 2008-2019. مذكرة تخرج مقدمة استكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، علوم التسيير، قالمة.
10. تقرير الامم المتحدة للجنة الاقتصادية لافريقيا. (2015). الاقتصاد الاخضر في الجزائر.
11. تقرير الامم المتحدة للجنة الاقتصادية لافريقيا. (2015). الاقتصاد الاخضر في الجزائر.
12. جريدة البلا. (2021). بنك البحرين الوطني يدعم حملة "دمت خضراء" ، العدد 4805، البحرين: جريدة البلا.
13. الجزائر جعفر. (بلا تاريخ). البنوك في العالم. دار النفائس للنشر.
14. جليل طريف. (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر، 2016). إتحاد هيئات الاوراق المالية العربية. أسواق رأس المال الخضراء، صفحة 05.
15. جمال نجم. (18 يوليو، 2018). التمويل المستدام. ورشة البنك المركزي المصري، صفحة 06.
16. سارة عزاوي. (جوان، 2020). الصكوك الخضراء كآلية لدعم تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئيا. دراسة تحليلية للتوجه العالمي -، دراسات العدد الاقتصادي، صفحة 11.
17. شاكر. (2000). محاضرات في اقتصاد البنوك. الجزائر.
18. شاهد الياس، دفرور عبد النعيم لطفي مخزومي. (افريل، 2018). التمويل الاخضر: الفرص والتحديات. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، صفحة ص 178.
19. صالح الامين. (1991). اقتصاديات النقود والمصارف. ليبيا.
20. الصيرفة الخضراء. تقرير البنك المركزي المصري، المعهد المصري المصرفي، (2016).
21. عبد الأمير نور نبيل. (2019). التمويل الأخضر ودوره في تحسين المصارف الخضراء ودراسة استطلاعية لأراء عينة من مدراء المصارف. العراق: جامعة كربلاء.
22. عبد الرؤوف مشري. (2019). اليات الاقتصاد الاخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة-عرض تجارب بعض الدول-. ام البواقي-الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.
23. عبد القادر حفاي، و رحيمة شخوم. (2010). التمويل الاسلامي الاخضر ودوره في التنمية المستدامة-السنديات الاسلامية الخضراء في ماليزيا نموذجا-. مجلة دفاتر الاقتصادية، صفحة 343.
24. عبد المجيد قدي أحمد منصور. (نوفمبر، 2016). مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، الصفحات 145 - 146.
25. عبد المنعم محمد ابراهيم الرفاعي. (2019). دور البنوك في دعم الاقتصاد الار والصيرفة الخضراء في مصر. مجلة العلوم البيئية.
26. عبد النعيم. (1997). مبادئ علم الاقتصاد. الاسكندرية.
27. عدنان أحمد يوسف. (2020). الصيرفة الخضراء .. الماهية والأهمية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية. الصيرفة الخضراء وأدواتها وتعزيز الممارسات المسولة وتحقيق التنمية المستدامة، (الصفحات 107 - 108).
28. عمار عصام السمراني. (2020). اثر الصيرفة الخضراء في دعم التحول الرقمي وادارة المخاطر البئية، مؤتمر وجائزة المؤسسات المالية والمصارف الاسلامية الخامس للشركة والمسؤولية الاجتماعية. الكويت.

29. قادة سليم أميرة بحري. (جوان، 2017). التمويل والبيئة هل الصيرفة الخضراء هي الحل. مجلة دراسات وأبحاث في الطاقات المتجددة، الصفحات 172-173.
30. القزويني شاكر. (بلا تاريخ). محاضرات في اقتصاد البنوك. صفحة 24.
31. محمد اشرف. (2020). الصيرفة الخضراء والمصارف الاسلامية. الكويت.
32. محمد سلام أسامة محمد. (2020). قياس توجهات المصارف الحكومية المصرية نحو تطبيق أنشطة الصيرفة الخضراء (المجلد الحادي عشر).
33. نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مرجع لوضعي السياسات.
34. (2011). برنامج الأمم المتحدة للبيئة، صفحة 43.

المراجع الاجنبية:

1. United Nations Environment Programme. (2021). Promoting Sustainable Finance and Climate Finance in the Arab Region. United Nations: , United Nations Environment Programme.
2. Bouteraa Mohamed ، Rizal Raja ، bin Raja Iskandar . (2020). GREEN BANKING PRACTICES FROM ISLAMIC AND WESTERN PERSPECTIVES. International Journal of Business ، 21، 1.
3. تاريخ . <http://www.noonpost.com> (02 02, 2022). <http://www.noonpost.com>: الاسترداد 02 02، 2022، من <http://www.noonpost.com>
4. <https://e3arabi.com/>. تم الاسترداد من 02 01، 2022 (<https://e3arabi.com/>)
5. <https://e3arabi.com/>. تم الاسترداد من 02 15، 2022 (<https://e3arabi.com/>)
6. <https://mawdoo3.com>. تم الاسترداد من 01 15، 2022 (<https://mawdoo3.com>)
7. <https://www.hbku.edu.qa/ar/news/pandemic-opportunities-challenges>. (29 05, 2022). تم الاسترداد من 05، 2022 (<https://www.hbku.edu.qa/ar/news/pandemic-opportunities-challenges>).
8. Julia Taslima ، Kassim Salina. (2021). Green Banking, Institute of Islamic Banking and Finance (IiBF. Malaysia: Kuala Lumpur.
9. Nazim Uddin Mohammad ، Ahmmed Monir . (2018). Islamic Banking and Green Banking for Sustainable Development. Journal of Islamic Economics ، 10، 98.
10. International Finance Corporation. (2017). Green Finance A Bottom-up Approach to Track Existing Flows .
11. oecd. (2015). POLICY PERSPECTIVES: GREEN INVESTMENT BANKS .

